

The Impact of Financial Innovation on the Performance of the Iraqi Banking Sector/Analytical Research

Hussein Ali Hussein Al-DarajiUniversity of Baghdad / College of Administration
and Economicshussein.ali2203@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 9/3/2025

Assist. Prof. Dr. Hanadi Seqar MakttoofUniversity of Baghdad / College of Administration
and Economicshanadi.saqer@coadec.uobaghdad.edu.iq

Published: 30/9/2026

Accepted: 17/4/2025

Abstract

The research aimed to demonstrate the extent of the impact of financial innovation on the performance of the Iraqi banking sector, by diagnosing the reality of financial innovation in the Iraqi banking sector and measuring the profitability, efficiency and risk of banks operating in the sector. Financial innovation was measured by using indicators related to electronic payment (bank cards and ATMs), and financial performance was measured in terms of bank profitability (return on equity) and the risk aspect associated with performance (bank solvency ratio) and the efficiency aspect of banks (employment ratio). The research community was embodied in the Iraqi banking sector, for a period of (7) years from 2017 to 2023. To achieve the research objectives, statistical programs (SPSS and Eviews12) were used to conduct data integrity tests and then test the research hypotheses using regression according to the least squares (LS) method. The results showed that financial innovation represented by electronic payment has a significant impact on both bank profitability and solvency, and the existence of that significant impact of financial innovation on the employment ratio was not proven.

Keywords: Financial innovation, electronic payment, financial performance.

تأثير الابتكار المالي في أداء القطاع المصرفي العراقي / بحث تحليلي

أ. م. د. هنادي صكر مكطوف

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

حسين علي حسين الدراجي

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

هدف البحث إلى بيان مدى تأثير الابتكار المالي في أداء القطاع المصرفي العراقي، من خلال تشخيص واقع الابتكار المالي في القطاع المصرفي العراقي وقياس ربحية وكفاءة ومخاطرة المصارف العاملة في القطاع، إذ تم قياس الابتكار المالي من خلال استخدام مؤشرات تتعلق بالدفع الإلكتروني (البطاقات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي)، وجرى قياس الأداء المالي من جانب ربحية المصارف (العائد على حق الملكية) وجانب المخاطرة المصاحبة للأداء (نسبة الملاءة المصرفية) وجانب كفاءة المصارف (نسبة التوظيف)، وتجسد مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي، للمدة الزمنية البالغة (٧) سنوات من عام ٢٠١٧ إلى غاية عام ٢٠٢٣، وللوصول إلى أهداف البحث جرى استخدام البرامج الإحصائية (SPSS and Eviews12) لأجراء اختبارات سلامة البيانات ومن ثم اختبار فرضيات البحث باستخدام الانحدار على وفق طريقة المربعات الصغرى (LS)، وظهرت النتائج ان الابتكار المالي والمتمثل بالدفع الإلكتروني له تأثير معنوي في كل من ربحية المصارف والملاءة، ولم يستدل على وجود ذلك التأثير المعنوي للابتكار المالي في نسبة التوظيف.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، الدفع الإلكتروني، الأداء المالي.

المقدمة

تعد المصارف ركن أساسي من اركان النظام المالي لأي بلد، وان قيامها بدور الوساطة المالية ما بين وحدات الفائض ووحدات العجز بشكل فعال يؤدي بصورة حتمية إلى نجاح النظام ككل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو المستويات المرغوبة، ومن بين عدة أمور فإن فاعلية دور الوساطة يتوقف على قدرة المصارف على العمل بطريقة مبتكرة تجذب الزبائن إليها من خلال

تقديم منتجات متنوعة والعمل أيضاً على رفع مستوى كفاءة العمليات التي تقوم بها وبالمحصلة تحقيق مردود مالي مُرضي يسمح لها بالربح والبقاء والنمو، خاصة في ظل المنافسة التي يشهدها القطاع المصرفي بوصفه من القطاعات الجاذبة لرؤوس الأموال بسبب ربحيته. لذا يعد موضوع الابتكار المالي من المواضيع ذات الاهتمام المتزايد، وإن الاهتمام نابع من قدرته في التأثير بشكل كبير بالأسواق المالية وما ينشأ عنها من فرص جديدة تتطلب تطوير منتجات وعمليات جديدة من أجل استغلال تلك الفرص وتحسين الوصول إلى الزبائن وكسبهم مما يؤثر بالإيجاب على الكفاءة والأداء المالي للمصارف، وإن الابتكار المالي يظهر في صور عدة منها منتجات الهندسة المالية مثل الأدوات المالية التي تحل مشاكل التمويل وإدارة المخاطر أو أدوات الدفع الإلكتروني، ومع ذلك فإن دخول الابتكار المالي إلى القطاع المصرفي يصاحبه مجموعة من التحديات التي قد تحد من أداء المصارف العاملة فيه ما لم يتم السيطرة عليها ومنها الكلف المترتبة على إيجاد وتطبيق تلك الابتكارات وكذلك مخاطر الأمن السيبراني التي ترافق تطبيق الأدوات المالية المبتكرة التي تعتمد على الشبكة العنكبوتية في عملها، بالإضافة إلى قدرته على إحداث فارق سريع وكبير في المشهد التنافسي مما يعني ضرورة أن تبقى المصارف مستيقظة دائماً للتطورات المستمرة في بيئة العمل وخاصة التكنولوجية منها ونظم الاتصالات. وفي ذات السياق فإن قدرة المصرف على توليد منتجات جديدة مبتكرة تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء المالي للمصرف وترفع من احتمالية تحقيقه لعوائد مالية بصورة مستمرة، وإن الأداء المالي هو محط انظار الكثير من الجهات المستفيدة سواء من داخل المصرف أو خارجه لكونه يُمثل نتيجة اعمال المصرف طوال فترة زمنية مُعينة وحصيلته النهائية، وإن استمرارية تحقيق المصرف لأداء مالي إيجابي ينعكس على زيادة ثقة الزبون بالمصرف والتي تعتبر من اهم مقومات نجاح المصرف وارتفاع قيمته.

١-١-١ : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

١-١-١ : منهجية البحث: تتألف منهجية البحث من:

١-١-١-١ مشكلة البحث: في ظل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات وديناميكية بيئة الاعمال، أصبح نجاح المصارف لا يتوقف على النجاح في القيام بأدوار الوساطة وتقديم الخدمات المصرفية بشكل صحيح فقط، بل يتعدى ذلك من خلال القدرة على تقديم تلك الخدمات بشكل مبتكر وجذاب وبأقل التكاليف، وبالرغم من أن الأدلة البحثية تُشير إلى أن هناك دور إيجابي للابتكار المالي في القطاع المصرفي والمتمثل بقدرته على تقديم أدوات تساعد المصارف على تخفيض تكلفة انتاج الخدمات المالية وزيادة ربحيتها، إلا أن ومن واقع المشاهدات الأولية نرى أن القطاع المصرفي العراقي لم يشهد قفزة في عدد ونوعية الأدوات المالية المبتكرة، وإن المصارف قد تهمل احتياجات ورغبات وقدرات الزبائن عند تقديم المنتجات المبتكرة وبالتالي تصبح من دون جمهور، أو تكون نظرتهم إليها مقتصرة فقط على تقديم منتجات محددة بدلاً من النظر إلى الابتكار بوصفه المنهج التي يمكن بواسطته تقديم جميع الخدمات المصرفية والقيام بجميع العمليات بشكل مختلف عن الطرق التقليدية المتعارف عليها وبشكل يؤدي إلى تحسين الوصول إلى تلك الخدمات من قبل الزبائن وتقليل الكلف المرتبطة بها، وبالتالي عدم استغلال تلك الابتكارات في رفع مستويات اداءها المالي، الذي شهد هو الآخر تذبذباً واضحاً في السنوات الأخيرة والذي يتحتم على المصارف لتصحيحه أن تعمل بكفاءة أكبر وتعظم قيمة مخرجاتها مقابل مدخلاتها، وبالتالي سوف يتم التعبير عن المشكلة بصورة تساؤل يساعد الباحثان على وضع اهداف وفرضيات بحثه وتمثل الإجابة على هذه التساؤلات محاولة لحل مشكلة البحث، والمتمثل "بما مدى تأثير الابتكار المالي في أداء القطاع المصرفي العراقي"

١-١-٢ أهمية البحث: يُمكن تلخيص أهمية البحث بالنقاط الآتية:

١-٢-١-١ يستمد البحث أهميته من الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بموضوع الابتكار المالي، والذي قد يكون بسبب قدرته على تقديم فرص جديدة من شأنها أن تساهم في تحسين الكفاءة المصرفية لو يتم استغلالها الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمصارف،

١-٢-٢-١ ان القطاع المصرفي العراقي يُعد من القطاعات الحيوية والواعدة والذي شهد في الآونة الاخيرة تطورات نحو مواكبة الحداثة في تكنولوجيا المعلومات والأدوات المتطورة والعمل على الاستفادة منها في تحقيق الكفاءة واستغلال مدخلاتها وبالتالي تحسين اداءها المالي، لذا فإن البحث يستمد جزءاً من اهميته من خلال دراسة هذا القطاع.

١-٢-٣-١ زيادة وعي المصارف بأهمية متغيرات البحث في الوقت الحاضر من خلال الاستفادة من الإطار النظري للبحث.

١-٢-٤-١ نظراً لكون تشخيص الواقع يُعد نقطة الانطلاق نحو اجراء المزيد من التحسينات، لذا بإمكان المصارف الاستفادة من النتائج التي يتوصل اليها الباحثان والتوصيات التي بُنيت على أساس تلك النتائج في اجراء هذه التحسينات.

١-٣-١-١ **اهداف البحث:** ان الهدف الأساسي من البحث هو بيان مدى تأثير الابتكار المالي في أداء القطاع المصرفي العراقي، ويتم ذلك من خلال التعرف على واقع الابتكار المالي ومحاولة الخروج بإطار نظري وآخر عملي يساعد في تشخيص هذا التأثير سواء كان في ربحية القطاع المصرفي او كفاءته او مخاطره.

١-٤-١-١ **فرضيات البحث:** من خلال تحديد مشكلة البحث وأهدافه أصبح بالإمكان التعبير عن طبيعة العلاقات الرابطة ما بين متغيرات البحث بالاعتماد على مراجعة الادبيات التي تناولت تلك المتغيرات، ومن اجل سهولة بناء فرضيات البحث القابلة للاختبار والتي تمثل إجابة مؤقتة لتفسير جوانب المشكلة، تم صياغة فرضيتين للبحث بالاتساق مع مشكلة البحث، والتي يسعى البحث إلى اثبات صحتها او نفيها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وقد جاءت الفرضيات بالصيغة الآتية:

أ- **الفرضية الأولى (H1):** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للابتكار المالي بأبعاده في العائد على حق الملكية (ROE) المصارف.

ب- **الفرضية الثانية (H2):** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للابتكار المالي بأبعاده في نسبة التوظيف (CTD) الخاصة بالمصارف.

ت- **الفرضية الثالثة (H3):** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للابتكار المالي بأبعاده في نسبة راس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CTRA) الخاصة بالمصارف.

١-١-٥ **منهج البحث:** نظراً لطبيعة البحث التي تتطلب جمع المعلومات النوعية والكمية عن الظاهرة المدروسة ومن ثم تحليلها من اجل استخلاص اهم صفاتها وخصائصها والترابط فيما بينها، فقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي للقيام بذلك.

١-١-٦ **حدود البحث:**

أ- الحدود المكانية: جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

ب- الحدود الزمانية: المدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٣.

١-١-٧ **وصف مجتمع البحث:** يعرض الجدول (١) توصيفاً للقطاع المصرفي العراقي في خلال الفترة الزمنية للبحث.

الجدول (١) تطورات القطاع المصرفي العراقي خلال الفترة الزمنية للبحث

التفاصيل	السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	٢٠٢٣
عدد المصارف العاملة في القطاع	69	71	73	76	74	70	70	70
اجمالي راس مال القطاع (تريليون)	14.30	15.10	15.50	16.90	17.80	17.87	19.07	19.07
اجمالي موجودات القطاع (تريليون)	156.40	122.90	133.00	138.50	159.50	198.66	205.25	205.25
اجمالي الودائع المصرفية (تريليون)	67.00	76.89	82.00	85.00	96.00	129.00	133.50	133.50
اجمالي الائتمان المصرفي (تريليون)	65.60	63.82	67.32	75.26	80.62	90.96	95.65	95.65
مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لتركز الموجودات	2,463	1,873	1,962	1,952	1,800	2,125	1,937	1,937
مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لتركز الودائع	2,975	2,878	3,457	3,339	3,383	2,682	2,551	2,551
مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لتركز الائتمان المصرفي	2,132	2,060	2,029	2,197	2,037	1,861	1,954	1,954

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي الصادرة من البنك المركزي العراقي.

١-١-٨ وسائل جمع البيانات

أ- الجانب النظري: اعتمد الباحثان في كتابة الجانب النظري على مجموعة من اسهامات الباحثين السابقين والتمثلة بالاطاريح والرسائل والبحوث العلمية المنشورة في المجالات والدوريات المحكمة سواء كانت عربية ام اجنبية، والتي تم الوصول إليها باستخدام الشبكة العالمية (الانترنت).

ب- الجانب العملي: اعتمد الباحثان على بيانات البنك المركزي العراقي في قياس متغيرات البحث سواء المنشورة على موقعه الإلكتروني او في الموقع الاحصائي، وكذلك الاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات الواقعة ضمن المدة الزمنية للبحث.

١-١-٩ أدوات البحث: يعرض الجدول (٢) المؤشرات المستخدمة في قياس متغيرات البحث.

الجدول (٢) مؤشرات قياس متغيرات البحث

المتغير	نوع المتغير	النسب المالية	المعادلة	المصدر
الابتكار المالي	مستقل	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)	عدد أجهزة الصراف الآلي	(Ibekwe, 2021)
		عدد البطاقات المصرفية (Card)	عدد البطاقات المصرفية	(Jungo et al., 2023)
الاداء المالي	تابع	العائد على حق الملكية (ROE)	(صافي الدخل / حقوق الملكية) $100 \times$	(Pham and Dinh, 2020)
		نسبة التوظيف (CTD)	(اجمالي القروض / اجمالي الودائع) $100 \times$	(Puspitasari et al., 2021:730)
		نسبة رأس المال المملكت إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CTRA)	(رأس المال المملكت / الموجودات المرجحة بالمخاطر) $100 \times$	(Abba et al., 2013:20)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد المصادر المذكورة فيه.

٢-١ الدراسات السابقة

١- دراسة (Oscar et al., 2024)	
عنوان الدراسة	The Influence of Financial Innovations on the Financial Performance of "Commercial Banks in Cameroon"
متغيرات الدراسة	الابتكار المالي والأداء المالي
مشكلة الدراسة	كانت تطورات الابتكارات المالية داخل القطاعات المصرفية في الكاميرون في الأساس ضمن مجالات الدفع الإلكتروني للأموال، وبينما تتنافس المصارف التجارية على حصة في السوق، فإن تطوير المنتجات المبتكرة يعد شرطاً أساسياً لزيادة الأرباح، ومع ذلك لا يزال القطاع المصرفي الكاميروني يعاني من أداء مالي متوتر.
هدف الدراسة	دراسة التأثير الذي يحدثه الابتكار المالي على الأداء المالي للبنوك في الكاميرون، وخاصة المصارف التجارية منها.
مجتمع وعينة ومدة الدراسة	تمثل المجتمع بالقطاع المصرفي الكاميروني وكانت العينة المصارف التجارية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١).
الأساليب المالية والاحصائية	تم استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في قياس الابتكار المالي، والعائد على الموجودات في قياس الاداء

المالي، تم اختبار العلاقة بين المتغيرات من خلال الانحدارات المتعددة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.	
أبرز نتائج الدراسة	وجدت الدراسة أن أجهزة الصراف الآلي والهاتف المحمول لها تأثير معنوي إيجابي بالأداء المالي للبنوك التجارية وعدم معنوية تأثير أجهزة نقاط البيع والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
٢- دراسة (Jote,2023)	
عنوان الدراسة	Financial Innovation and Its Effects on Bank Financial Performance: "Evidence from Ethiopian Commercial Banks الابتكار المالي وآثاره على الأداء المالي للبنوك: أدلة من المصارف التجارية الإثيوبية
متغيرات الدراسة	الابتكار المالي والأداء المالي
مشكلة الدراسة	تمحورت المشكلة حول مواجهة المصارف التجارية في القارة الأفريقية قيوداً في زيادة رقمنة خدماتها المصرفية، والمتمثلة بمخاطر الأمن السيبراني، ومعرفة متطلبات الزبائن، والبنية الأساسية غير الكافية لتكنولوجيا المعلومات، والمنافسة من شركات الاتصالات وشركات التكنولوجيا المالية، ولهذا السبب فإن تبني الخدمات المصرفية الرقمية في القارة منخفض مقارنة بالقارات الأخرى.
هدف الدراسة	تقييم الابتكار المالي وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية في إثيوبيا
مجتمع وعينة ومدة الدراسة	تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي الإثيوبي وإن الفئة المستهدفة هي المصارف التجارية العاملة في إثيوبيا، حيث بلغت ١٨ مصرفاً، للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٢).
الأساليب المالية والاحصائية	استخدم الباحث استبانة بصيغة مقياس ليكرت سباعي، وتم إجراء معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين وتحليل الانحدار المتعدد لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين الابتكار المالي والأداء المالي
أبرز نتائج الدراسة	تشير النتائج إلى أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية بالوكالة لها تأثيرات إيجابية معنوية على الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.
٣- دراسة (Ma,2023)	
عنوان الدراسة	Impact of Financial Innovation on the Business Performance of State-owned Commercial Banks تأثير الابتكار المالي على أداء أعمال المصارف التجارية المملوكة للدولة
متغيرات الدراسة	الابتكار المالي والأداء المالي
مشكلة الدراسة	مع تكتيف المنافسة الصناعية والاتجاه المتزايد للتمويل الرقمي، فإن تطوير الابتكار المالي للمصارف التجارية في الصين لا يزال أمامه طريق طويل لذا تظهر المشكلة بالتساؤل المتمثل بما مدى تأثير الابتكار المالي على الأداء التشغيلي للمصارف المملوكة للدولة.
هدف الدراسة	اختبار هل ان الابتكار المالي له تأثير إيجابي على أداء البنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين
مجتمع وعينة ومدة الدراسة	تمثل المجتمع بالقطاع المصرفي الصيني وإن الفئة المستهدفة هي المصارف الحكومية التجارية للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠).
الأساليب المالية والاحصائية	تم اعتماد نسبة الدخل غير المرتبط بالفائدة كمؤشر رئيسي للابتكار المالي والعائد على الموجودات كمقياس للأداء، وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال التحليل الخطي (VOSviewer) باستخدام نموذج الأثر الثابت.

أبرز نتائج الدراسة	تشير النتائج إلى أن الابتكار المالي يرتبط بشكل معنوي وإيجابي كبير بالعائد على الموجودات للبنوك التجارية المملوكة للدولة.
٤- دراسة (Al-Sahani,2023)	
عنوان الدراسة	"The Impact of Financial Innovation on the Performance / Evidence from the Iraqi Banking System" أثر الابتكار المالي على الأداء - دراسة من واقع النظام المصرفي العراقي
متغيرات الدراسة	الابتكار المالي والأداء المالي
مشكلة الدراسة	أن جودة الخدمات المصرفية المقدمة في العراق لا تزال ليست بالمستوى المطلوب بسبب قلة عدد فروع المصارف في المناطق البعيدة عن الفرع الرئيسي، فضلاً عن أن عدد أجهزة الصراف الآلي نسبة إلى عدد الأشخاص المشاركين في النظام المالي منخفض جداً.
هدف الدراسة	هدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير المدفوعات عبر الهاتف النقال وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ونقاط السحب النقدي على الأداء المالي للمصارف.
مجتمع وعينة ومدة الدراسة	تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي وشملت عينة الدراسة ب(٦) مصارف للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢).
الأساليب المالية والاحصائية	استخدمت الدراسة المدفوعات عبر الهاتف النقال وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ونقاط السحب النقدي كمؤشرات لقياس الابتكار المالي، بينما الأداء المالي تم قياسه من خلال العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات، وتم الوصول الى النتائج من خلال تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة لوحة المربعات الصغرى.
أبرز نتائج الدراسة	تظهر النتائج ان المدفوعات عبر الهاتف النقال لها التأثير الأكبر على أداء المصارف، وكذلك إن لاستخدام أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية بالوكالة تأثير إيجابي في أداء المصارف على العكس من نقاط البيع ونقاط السحب النقدي.
٥- دراسة (Ekanayake and Anjalika,2022)	
عنوان الدراسة	The Effect of Financial Innovation on Bank Performance: Evidence from "Commercial Banks of Sri Lanka" تأثير الابتكار المالي على أداء المصارف: أدلة من المصارف التجارية في سريلانكا
متغيرات الدراسة	الابتكار المالي والأداء المالي
مشكلة الدراسة	تجسدت مشكلة الدراسة في وجود فجوة تجريبية بين الابتكار المالي وأداء المصارف في القطاع المصرفي السريلانكي على الرغم من اعتبار الابتكار المالي من المواضيع المتزايدة الاهتمام.
هدف الدراسة	تهدف ورقة البحث هذه إلى اختبار تأثير الابتكار المالي في الأداء المالي، حيث تسعى إلى استكشاف العلاقة ما بين الابتكار المالي ومؤشرات الأداء المالي المختلفة في القطاع المصرفي السريلانكي.
مجتمع وعينة ومدة الدراسة	تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي السريلانكي وشملت عينة الدراسة (١١) مصرفاً تجارياً للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠).
الأساليب المالية والاحصائية	استخدمت الدراسة أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبطاقات الخصم كمؤشرات لقياس الابتكار المالي، بينما يتم قياس أداء

المصارف من خلال العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، وقد استعملت الدراسة تقدير اندحارات المربعات الصغرى العادية باستخدام بيانات مزدوجة للوصول إلى النتائج.	
أبرز نتائج الدراسة	تظهر النتائج أن أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبطاقات الخصم لها تأثير إيجابي معنوي كبير على العائد على الموجودات، في حين أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لها تأثير سلبي، وفي جانب آخر ان للخدمات المصرفية عبر الإنترنت تأثير إيجابي كبير على العائد على حقوق الملكية، في حين أن أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لها تأثير سلبي على العائد على حق الملكية.
٦- دراسة (Isa-Olatinwo et al.,2022)	
عنوان الدراسة	"Impact of Digital Financial Services on Financial Performance of "Commercial Banks in Nigeria تأثير الخدمات المالية الرقمية على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيجيريا
متغيرات الدراسة	الخدمات المالية الرقمية والأداء المالي
مشكلة الدراسة	في الوقت الذي انتشرت فيه الخدمات المالية الرقمية (DFS)، إلا أنه لا يوجد دليل كافٍ على تأثيره على أداء المصارف، وخاصة داخل الصناعة المصرفية النيجيرية، حيث لا تزال هناك فجوة حول ما إذا كانت الخدمات المالية الرقمية (DFS) قد أسفرت بالضبط عن نمو ربحية المصارف التجارية.
هدف الدراسة	تبحث هذه الدراسة فيما إذا كان هناك ارتباط ما بين متغيرات الدراسة، وكذلك تأثير الخدمات المالية الرقمية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة نيجيريا.
مجتمع وعينة ومدة الدراسة	تمثل المجتمع بالقطاع المصرفي النيجيري وشملت العينة ثلاثة عشر مصرفاً مدرجاً في البورصة للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٠).
الأساليب المالية والاحصائية	استخدمت الدراسة حجم معاملات أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع كمؤشرات للخدمات المالية الرقمية، بينما مؤشرات الأداء المالي تمثلت بربحية المصارف لكل سهم، تم إجراء الإحصاءات الوصفية، التي تتضمن المتوسط والانحراف المعياري وجميع تشخيصات ما قبل النمذجة في (Eviews)، تم إجراء النمذجة المناسبة في برنامج (STATA)، حيث تم بناء نموذج قائم على المربعات الصغرى العادية.
أبرز نتائج الدراسة	تظهر النتائج أن الخدمات المالية الرقمية لها تأثيرات كبيرة ومعنوية على ربحية السهم في القطاع المصرفي النيجيري.

٢- الجانب النظري للبحث

١-٢ الابتكار المالي

١-٢-١ مفهوم الابتكار المالي: تعددت المفاهيم على المستوى اللغوي في وصف الابتكار، فمعاجم اللغة العربية تُعرف الابتكار بأنه الاستيلاء على باكورة الشيء، وأول كل شيء باكورته، فيطلق الابتكار في اللغة على ابتداء شيء غير مسبوق إليه، (جمال، ٢٠٢٠: ٢٠٠)، فالابتكار على الصعيد اللغوي يعني المبادرة إلى شيئاً ما والاسراع به أي الإقدام على فعل ما يسبق به صاحبه بقية الناس (جبار، ٢٠١٨: ٨٩٣)، وعلى المستوى الاصطلاحي يرى (Porter, 1994) بأن الابتكار بشكل عام استراتيجية تتبناها المؤسسة وتتجلى من خلال تصميم منتج جديد، أو نهج تسويقي جديد، أو طريقة جديدة للاستثمار في المهارات والمعرفة، بالإضافة

إلى ميزة مادية وتنافسية وعلامة تجارية معروفة (امين، ٢٠١٣: ٢١٠). بينما ينظر للابتكار المالي على أنه أحد الركائز الأساسية لأي نظام مالي لأن الابتكار المالي هو شريان الحياة للخدمات المصرفية الفعالة والمثمرة (Ezuem and Ogbole, 2023: 4)، إذ يعرف الابتكار المالي على أنه مجموعة متنوعة من المنتجات والتقنيات المالية الناشئة التي لها تأثير عميق على النظام المالي والأسواق، مثل أنظمة الدفع الجديدة والعملات الافتراضية والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا البلوك تشين والعقود الذكية والموجودات الرقمية، والتي تتمتع بإمكانات كبيرة لتعزيز كفاءة العمليات المالية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز الشمول المالي وتغيير طريقة عمل الأسواق المالية، وكذلك (Luo, 2024: 152) أشار للابتكار المالي على أنه إدخال منتجات أو تقنيات أو أنظمة أو نماذج أعمال مالية جديدة من قبل المصارف أو الأسواق المالية لتغيير نموذج الأعمال المالية التقليدي وتحسين الكفاءة التشغيلية ومستوى الخدمة للمصارف من أجل تلبية طلب السوق وتعزيز تطوير واستقرار الأسواق المالية، وجوهر الابتكار المالي هنا هو تحسين القدرة التنافسية والربحية للمصارف وتعزيز التنمية الصحية للسوق المالية مع التكيف المستمر مع التغيرات في طلب السوق.

واستناداً إلى ما تقدم من تعاريف للابتكار المالي فإن الباحثان يصفه بأنه أحد المفاهيم قديمة النشوء، حديثة الاهتمام بشكل متزايد، والتي تعني الاتيان بأي شيء يؤدي إلى احداث تغيير في كيفية قيام المؤسسات المالية والمصرفية بأنشاء او تطوير او تحسين القيمة و/او طريقة ايصالها للمستفيدين وتبسيط عمليات معالجة المعاملات المالية بهدف الوصول إلى مستويات عالية من التنافسية والكفاءة التشغيلية، وبالاعتماد على التكنولوجيا السائدة، وبالتركيز على متطلبات السوق، وبطرق غير تقليدية لا تتقاطع مع المتطلبات التنظيمية للنظم المالية والمصرفية وكذلك المسؤولية الاجتماعية.

٢-١-٢ نشوء الابتكار المالي: يُمكن تتبع تاريخ الابتكار المالي إلى بداية استخدام النقود كوسيلة للتبادل وبالتأكيد إلى الوقت الذي ظهرت فيه المصارف التجارية لأول مرة في إيطاليا في العصور الوسطى، ومع ذلك تسارعت وتيرة الابتكار المالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ سبعينيات القرن العشرين، كان الابتكار المالي مدفوعاً بالنمو الاقتصادي السريع والاعتماد المتزايد على الوساطة المالية، وتحسن رفاهية السكان، وتحرير التجارة، والتغيرات في الأنظمة النقدية الدولية وإلغاء القيود التنظيمية المالية في معظم البلدان، والعولمة، والابتكار التقني، إذ كانت الفترة من السبعينيات إلى منتصف التسعينيات تهيمن عليها الابتكارات القائمة على التغييرات المؤسسية والأدوات القانونية الجديدة الناتجة عن التحرير المالي وإلغاء القيود التنظيمية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فإلغاء ضوابط رأس المال وفتح الأسواق المالية المحلية للكيانات الأجنبية، وخصخصة المصارف المملوكة للدولة والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتخفيف القيود التنظيمية المختلفة، وتعزيز المنافسة عبر الحدود، من بين عدة أمور سهلت تشكيل السوق المالية العالمية الموحدة والمؤسسات المالية العابرة للحدود الوطنية، مما دفع العديد من الابتكارات المالية إلى الظهور، وعلى الرغم من أهمية الابتكار التقني (على سبيل المثال إدخال أجهزة الصراف الآلي) إلا أنه لم يلعب دوراً رائداً في هذه المرحلة، ولكن هذا تغير جذرياً منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين تقريباً، ومع الدور المتزايد للإنترنت، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، والهواتف المحمولة، ساعدت هذه التطبيقات في خفض تكاليف المعاملات بشكل حاد، وزيادة سرعة المعاملات والشفافية، وأصبحت الأسواق المالية عالمية حقاً وأكثر تنافسية (Dabrowski, 2017: 10-11).

وبالتالي أصبحت هناك تغييرات مادية يتم إجراؤها في تقديم الخدمات، فالفروع التقليدية في تراجع والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أصبحت قنوات توزيع متزايدة الأهمية، وباختصار تطورت التكنولوجيا المالية إلى مستوى حيث أصبحت المصارف عبر الإنترنت والخدمات المصرفية كخدمة تشكل تحدياً للمؤسسات القائمة ولطبيعة الوساطة المصرفية (Broby, 2021: 4). وعليه ظهرت مجموعة من النظريات حول أسباب وجود وظهور الابتكار المالي، ولكن يمكن تلخيصها في أنها استجابة لقيود معينة تعوق تحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل الربح والسيولة وتقليل المخاطر، وإن السبب الرئيسي لظهور الابتكارات المالية هنا هو مبدأ الضرورة أم الاختراع، إذ إن الحاجة إلى التغلب على هذه القيود لتحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع التجار إلى الابتكار والاختراع، (عيساوي، ٢٠١٥: ٤١-٤٢).

٢-١-٣ أهمية الابتكار المالي: لعبت التطورات في نظرية التمويل والاقتصاد القياسي المالي دوراً حاسماً في تحفيز الابتكار والنمو، فقد أدى الابتكار في الأسواق المالية إلى تعميق أسواق رأس المال العالمية إلى حد كبير، على سبيل المثال أتاح التقدم التقني تحويل العديد من الموجودات التي كانت غير سائلة نسبياً أو غير قابلة للتداول إلى أوراق مالية قابلة للتداول، كما عززت الأساليب النظرية والاقتصادية القياسية القدرة على تطوير وتقدير نماذج تسعير نسبية متطورة لمجموعة واسعة من الموجودات المعقدة، فضلاً عن ذلك نجح الابتكار المالي في توليد قدر أعظم من الكفاءة في تخصيص المخاطر من خلال كسر الروابط بين المنشأ والملكية وإنشاء أوراق مالية أكثر دقة في توزيع المخاطر على فئات المستثمرين المختلفة، وأن الطفرة في الابتكار والنمو في الأسواق المالية أدت بلا شك إلى توليد قدر أعظم من الكفاءة في تخصيص رأس المال، وخفض تكاليف رأس المال، وساهمت في النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم (Plosser, 2018:2).

وعليه يمكن تلخيص أهمية الابتكار المالي في النقاط الآتية (بريش وخذون، ٢٠١٦: ٤٠):

- أ. تنويع مصادر الدخل المصارف استجابة لفرص الاستثمار وفق تطلعات المستثمرين والمصارف معاً.
- ب. توفير في التكاليف نتيجة لتحقيق وفورات الحجم الكبير مما يسهم في توزيع التكاليف على أكبر عدد من الوحدات.
- ت. ابتكار منتجات مصرفية جديدة تدعم جذب الودائع وزيادة القدرات التمويلية.
- ث. تجنب تقادم المنتجات القائمة للحفاظ على النمو.
- ج. تجنب المخاطرة وعدم اليقين المتعلقين بأنشطة الاستثمار من خلال التنويع بالأدوات المبتكرة.
- ح. التعامل مع المنافسة الدولية ودعم الموقف التنافسي للمصرف في السوق.
- خ. الاسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- د. يسهم التطوير المستمر للمنتجات بزيادة خبرة المصرف ويعمل على استمرار حيويتها.

٢-١-٤ أهداف الابتكار المالي: تهدف عملية الابتكار المالي إلى تطوير وتوسيع المنتجات المالية، فهي عملية شاملة ومتكاملة مرتبطة بنشاط البحث والتطوير لدى أطراف متعددة بما في ذلك المصارف، وهي من الضرورات الاستراتيجية التي تحقق القدرة التنافسية للمصرف، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة التي تدفع المصارف إلى استخدام أدوات وعمليات جديدة ومبتكرة لتلبية الاحتياجات المتجددة للزبائن، وجذب المزيد من الزبائن الجدد مع الحفاظ على الزبائن الحاليين، مما يساهم في تعزيز مكانة المصرف في مواجهة المنافسة بشكل يؤدي إلى زيادة ربحية المصرف على المدى الطويل، وهناك من يرى أن هدف استخدام الابتكار المالي هو تسهيل كافة جوانب الحياة وراحة البال، ومن ذلك ما نفذته المصارف من استخدام أجهزة الصرف الآلي وكذلك إجراء المعاملات المصرفية باستخدام الهواتف، ويعمل الابتكار المالي على أتمتة العمليات الائتمانية بما في ذلك التوقعات الإلكترونية واستخدامها في بيع المنتجات عبر الإنترنت، وساعد في معالجة المعاملات الائتمانية بسرعة وإجراء عمليات تقييم المخاطر واستبعاد طلبات الائتمان الإلكترونية التي لا تفي بمعايير الائتمان (الشكرجي وذنون، ٢٠٢٢: ٣٥٨).

ويرى (Oneshko et al., 2022:828) ان هدف الابتكار المالي هو تحسين رضا الزبائن من خلال:

- أ. تحسين تجربة الزبائن من خلال تخصيص التفاعل، وهو ما يقدره معظم الزبائن.
- ب. القدرة على التكيف مع المتطلبات والاحتياجات الحالية للزبائن، والمرونة وتسريع العمليات التجارية، والكفاءة في اتخاذ القرار.

ت. فتح مجموعة واسعة من الفرص المبتكرة، على سبيل المثال تسمح تقنية الحوسبة السحابية لعدة فرق بالعمل على مشروع واحد في نفس الوقت، وتساهم الحلول الجاهزة في توفير كبير للوقت، واستخدام العديد من التطبيقات التي تُبسّط وتُزيد من كفاءة العمل.

٢-١-٥ مؤشرات وابعاد الابتكار المالي: هناك مجموعة من الأدوات التي تعد انعكاساً للابتكارات المالية ومؤشرات مهمة على مدى وجود الابتكار المالي في القطاع المصرفي والمالي، منها:

أ. **أجهزة الصراف الآلي (ATM):** أجهزة الصراف الآلي هي أجهزة مصرفية إلكترونية تمكن الزبائن من إجراء معاملات بسيطة دون مساعدة أمين الصندوق أو موظفي الفرع، يمكن لأي شخص لديه بطاقة ائتمان أو بطاقة مدينة استخدام أجهزة الصراف الآلي من أجل سحب الأموال، تعد أجهزة الصراف الآلي مريحة لأنها تسمح للزبائن بإجراء عمليات الخدمة الذاتية مثل سحب النقود ودفع الفواتير وتحويلات الحسابات، وغالباً ما تُفرض بعض الرسوم عند سحب النقود بغض النظر عن مكان تواجد الحساب المصرفي (Ezekiel et al.,2021:1094)، تتمتع ماكينات الصراف الآلي بميزة تحويل الأموال من حساب إلى آخر، بالإضافة إلى سهولة سحب الأموال أينما كان الزبون، وتمتلك المصارف شبكات من أجهزة الصراف الآلي التي تساعد الزبائن على الحصول على الخدمة ببساطة وإدارة حساباتهم، وبالمقابل ستحصل المصارف على مكاسب أيضاً مثل الأموال الاحتياطية والفعالية وزيادة استغراق الزبائن والحصول على رضاهم وبالتالي ولائهم إذا ما قدمت هذه الخدمات بجودة عالية (Tadesse and Bakala,2021:1)

ب. **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking):** يشير مصطلح الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، من الناحية العملية، إلى التفاعل الذي يتم من خلاله ربط الزبون بالمصرف عبر جهاز محمول مثل الهاتف الخليوي أو الهاتف الذكي أو المساعد الرقمي الشخصي، وهو يكمل القنوات الإلكترونية مثل ماكينات الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويضيف ميزات مثل إمكانية الدفع عبر الهاتف المحمول ووظائف المحفظة الإلكترونية، وتتميز الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أيضاً بمرونة متزايدة إلى حد كبير وانتشار واسع النطاق وإمكانية الاتصال وتأتي مزودة بقدرات استباقية مثل (تنبيهات، وإشعارات فورية، وتحديد الموقع الجغرافي) لتخصيص العروض والاستفادة من الإمكانيات الاجتماعية لهذه المنصات (Arcand et al.,2017:2).

فقد أصبحت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في فترة قصيرة من إطلاقها طريقة شائعة للخدمات المصرفية بين المستخدمين، وقد أدت عملياً إلى خدمات مصرفية سلسلة وغير مقيدة وأصبحت أيضاً معياراً جديداً للخدمات المصرفية، وتتميز بانها تساعد الزبائن على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحساباتهم وإجراء المعاملات عن بُعد في حساباتهم بتكلفة منخفضة، ولقد وفرت الحرية الزمنية والمكانية لمستخدميها، وهو ما يُعتبر غالباً قيداً رئيسياً للطريقة المعتادة للخدمات المصرفية، كما انها ساعدت المصارف في خفض تكاليفها التشغيلية وتوسيع نطاق وصولها إلى الزبائن، فجعلت المصارف أكثر إنتاجية وكفاءة وقدرة على تقديم خدمات متفوقة لزبائنهم و تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات الأخرى ذات الصلة دون أي تكلفة إضافية تقريباً (Kumar et al.,2020:1-2).

ت. **البطاقات المصرفية (Card Bank):** تقسم البطاقات المصرفية إلى بطاقات ائتمانية، بطاقات مدينة وبطاقات مسبقة الدفع، فالبطاقة الائتمانية إحدى وسائل الدفع عن طريق الائتمان، إذ يُمكن للزبائن التسوق حتى عندما لا يكون لديهم نقود، أي تسوق بطريقة الدين، ويُسمح للزبائن بسداد الدين على أقساط بحد أدنى معين من إجمالي المعاملات، ويجب عليهم دفع الفائدة وإذا تأخر الزبائن في دفعها، فسيتم فرض رسوم تأخير عليهم (رسوم التأخير)، بينما البطاقات المدينة هي البطاقات التي تجمع بين ميزات بطاقة ماكينة الصرف الآلي (ATM) والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فعندما يدفع الزبائن بالبطاقة المدينة، يتم خصم الأموال تلقائياً من حساباتهم المصرفية، وعلى النقيض من بطاقات الائتمان تأتي الأموال المنفقة بواسطة البطاقات المدينة مباشرة من حساب مصرفي، (Pomantow,2014)، إن المدفوعات الإلكترونية تتم إما من خلال بطاقات ائتمان أو بطاقات مدينة، ويتم إجراؤها إلكترونياً بالكامل مع تحويل القيمة من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، ومن بين أدوات الدفع الإلكترونية تحظى بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة بشعبية كبيرة، إذ أصبحت بدائل مهمة للمعاملات النقدية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، لأن البطاقات الائتمانية تؤدي وظيفتين أساسيتين، الأولى وسيلة للاقتراض والثانية آلية بديلة للدفع، بينما البطاقات المدينة تستخدم كوسيلة بديلة للدفع والسيولة تُستخدم لسحب الأموال من الحسابات المصرفية الجارية والادخارية (Reddy and Raj,2017:3)، اما البطاقة مسبقة الدفع تتشابه مع البطاقات المدينة الا انها لا ترتبط بحساب مصرفي كما في البطاقات المدينة، وتنقسم إلى نوعان، بطاقة قابلة لإعادة الشحن وأخرى غير قابلة لإعادة الشحن.

٢-٢ - الأداء المالي:

٢-٢-١ مفهوم الأداء المالي: يُقصد بالأداء بشكل عام الناتج الفعلي أو النتائج التي تحققها المصارف مقارنة بالمخرجات المقصودة (أو الأهداف والغايات)، ويتضمن أداء المصارف أنشطة متعددة تساعد في تحديد الأهداف ومراقبة التقدم نحو تحقيقها، إذ يُستخدم الأداء في إجراء التعديلات اللازمة لإنجاز الأهداف بكفاءة وفعالية أكبر (Charity, 2012:5). بينما تعددت مفاهيم الأداء المالي الناتجة من تعدد وجهات نظر الباحثين حول ماهية الأداء المالي، فمنهم من عرفه على أنه للأداء المالي بأنه قدرة المصرف على إدارة موارده والتحكم فيها، ويمكن قياسه من خلال تحليل البيانات المالية باستخدام النسب المالية التي تنقسم إلى أربعة أنواع، وهي نسب السيولة ونسب الربحية ونسب الملاءة ونسب النشاط، تعمل على قياس الإنجاز من أجل تحسين الأداء في الفترة القادمة واستخدامها كأساس للمكافأة (Mahrani and Soewarno, 2018:43). أن الخوض في نقاط القوة والضعف للمؤسسات يؤدي إلى النظر في الوجهات التي رأت الأداء المالي من منظور السلامة المالية للمصرف وآفاقها المستقبلية، يظهر ذلك في تعريف (Mamo et al., 2021:245) للأداء المالي بأنه مؤشر واسع للسلامة المالية للمصرف وقوتها وقدراتها على مر الزمن، ومقياس نقدي لنتائج سياسات وعمليات المصرف، بالتالي فإن الأداء المالي للمصارف حجر الزاوية والهدف لأي نشاط مصرفي، ويتم الحكم على أداء المصارف من خلال قدرتها على تحقيق الأرباح، أما تعريف (Halbos, 2022:560) للأداء المالي إنه تقييم وتفسير المراكز المالية وعمليات المصرف، ومقارنة وتفسير البيانات المحاسبية بغرض تقييم الأداء الماضي والوضع المالي وحالة السيولة والآفاق المستقبلية للأرباح والقدرة على دفع الفوائد عند الاستحقاق والربحية للمصارف، وتشخيص المعلومات الواردة في القوائم المالية من أجل الحكم على ربحية المصرف وسلامته المالية. ومن الباحثين من تناول المفهوم من خلال القدرة على توليد الإيرادات وتخفيض التكاليف، ومنهم (Aziz and Ali, 2023:469) حين أوضحوا بأن الأداء المالي يعني القدرة على زيادة الإيرادات ورفع العائدات وخفض التكاليف والالتزامات، إذ يعد أحد المقاييس التي تعتمد عليها المصارف لتقييم كفاءة أعمالها، وتنتج عملية تقييم الأداء المالي للمصرف نتائج معينة يتم تقييمها وربطها بمجموعة من المستويات لتحديد كفاءة الأداء، وهذا ما ذهب إليه أيضاً (عرد، ٢٠٢٤: ١٧٤) في تعريفه للأداء المالي بأنه تعظيم النتائج من خلال تحسين العوائد وتخفيض التكاليف بشكل مستمر على المدى الطويل يمكن من خلاله تحقيق الثروة. ويعرفه الباحث الأداء المالي بأنه نتائج أعمال المصارف والمسار الذي سلكته للوصول إلى أهدافها التي تدرج ضمن إطار تعظيم قيمة المصارف ومساهمتها، إذ يتم قياسه من خلال مجموعة من الأساليب التحليلية التي تُبين كيفية قيام المصارف بتوليد إيراداتها والمخاطر المصاحبة لها، بالتالي يعد الأساس التي تستند إليه المصارف في الحكم على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها والقيام بعمليات التحسين المستقبلية.

٢-٢-٢ أهمية الأداء المالي: يعد استقرار المصارف مهماً في الاقتصاد وحاسماً للنظام المالي، ويجب أن تكون المصارف رابحة من أجل الحفاظ على وظيفة الوساطة المالية المستقرة، وبصرف النظر عن وظيفة الوساطة، فإن الأداء المالي للمصارف له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للبلاد، إذ يعد الأداء المالي الجيد للمصرف مكافأة للمساهمين على استثماراتهم ويحفز الاستثمار الإضافي الذي سيققق المزيد من النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى قد يؤدي الأداء الضعيف للمصارف إلى فشلها وظهور الأزمة المالية التي سيكون لها عواقب سلبية على النمو الاقتصادي (Nuhui et al., 2017:160).

ويرى كل من (Abed and Khudair, 2022:519) أن أهمية الأداء المالي يمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط، منها:
أ. يساعد الأداء المالي على توضيح الموقف الاستراتيجي للمصرف ضمن الإطار البيئي الذي تعمل فيه، كما يساعد في تقوية مركزها من خلال التطوير وإجراء التغييرات.

ب. يعد مقياساً مهماً لمدى نجاح المصارف من خلال سعيها لمواصلة أنشطتها من أجل تحقيق الأهداف.

ت. التنسيق بين كافة أنشطة المصارف، وكذلك التنسيق بين كافة الإدارات والمستويات الإدارية.

ث. كشف عيوب الإسراف في استخدام الأموال بالإضافة إلى شكايات العمل التي تتعارض مع الأسس والقواعد السليمة للأداء، بالتالي يعد مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

ج. يعمل على تحديد نقاط الضعف في المصرف وتشخيصها ومعالجتها، وتحديد نقاط القوة وتعزيزها.

ح. يعمل على تهيئة الأرضية المناسبة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة.

خ. يُعد من أكثر المجالات استخداماً في المصارف وذلك لاستقراره وتطوره، وتتوجه المصارف نحو قياس الأداء المالي بهدف تحقيق أداء مالي جيد، إذ يعد من أهم مؤشرات نجاح المصارف.

٢-٣ أساليب تحليل الأداء المالي: يتطلب تحليل الأداء المالي للمؤسسات بشكل عام والمصارف بشكل خاص تحديد أسلوب من أساليب التحليل المالي للأداء المتنوعة الذي سوف يُعتمد في عملية التحليل، ومن هذه الأساليب:

أ. **أسلوب التحليل الراسي:** يتضمن التحليل الراسي دراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد، وذلك من خلال إيجاد نسبة كل بند من بنود الموجودات إلى إجمالي الموجودات أو كل بند من بنود المطلوبات وحقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، إذ يوضح التحليل الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموازنة في تاريخ محدد، ويعتمد على دراسة العلاقات الكمية الموجودة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية في فترة زمنية محددة، أو تاريخ إعداد القوائم المالية، ولذلك يعرف بالتحليل الساكن لأنه يفترض إلى البعد الزمني، حيث يتم إجراء الدراسة في تاريخ محدد ثابت، دون الأخذ في الاعتبار باقي التغيرات التي قد تطرأ على عناصر القوائم المالية (المطيري، ٢٠٢٢: ٤٦).

ب. **التحليل الأفقي:** تعتمد هذه الطريقة من التحليل على مقارنة كل فقرة من فقرات القوائم المالية من سنة إلى أخرى، وذلك لمعرفة التغير الذي يطرأ على هذه الفقرة من سنة مالية إلى أخرى، ويتم استخراج التغير في قيم الفقرات إما كنسبة مئوية أو كقيمة مطلقة، وتتميز هذه الطريقة عن طريقة التحليل الراسي عند استخدامها بأنها تتطلب توفير مجموعة من القوائم المالية لعدة سنوات مالية بالإضافة إلى تحديد سنة أساس أولى، وهي عادة السنة الأولى كسنة أساس يتم مقارنة السنوات التي تليها بها لمعرفة التغير في قيمة كل فقرة من فقرات القوائم المالية، ويتم ذلك بقسمة قيمة الفقرة في السنة المراد معرفة التغير فيها على قيمة الفقرة نفسها في السنة الأولى (الأساس) (الحساوي، ٢٠١٩: ٣٩٤).

ت. **النسب المالية:** تم استخدام المقاييس المالية لتقييم أداء المصارف منذ عقود من الزمن، وتعتمد المقاييس على استخدام النسب المالية، وعادة ما تحتوي الميزانية العمومية على مجموعة متنوعة من البيانات، يتم استخراج مجموعة كبيرة من النسب المالية منها يُمكن من خلالها استنتاج أداء المصارف، وينعكس الأداء المالي القوي على مقدار النجاح الذي تحققه من حيث الإنتاجية والعائد على الاستثمار والعائد على الموجودات والقيمة المضافة والربح، وهو الهدف الرئيسي للمصارف (الطار، ٢٠٢٠: ٤٩)، إذ تعنى النسب المالية بإيجاد العلاقة الرياضية بين البسيط والمقام لأن كل منهما فقرة أو مجموعة من الفقرات في الحسابات الختامية، فالأرقام المطلقة التي تتضمنها الحسابات الختامية لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في المصرف، الأمر الذي يتطلب ربط بعضها ببعض بشكل نسبي، وذلك للوصول إلى نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المصرف، والنسب ليست هدف التحليل بل هي مؤشرات وتصورات توفر الوضوح والإجابات على العديد من الأسئلة المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص (سدخان، ٢٠٢١: ٥٩).

٢-٤ **معايير الأداء المالي:** معرفة مستويات الأداء المالي للمصارف من خلال استخدام الأساليب المختلفة للتحليل المالي ليست الهدف النهائي، إذ أن مجرد معرفة مستوى الأداء لا تعني شيئاً ما لم تتم مقارنتها مع معيار محدد مسبقاً من أجل الحكم جودة هذا الأداء وتحديد حجم الفجوة عن المستويات المرغوبة، ومن هذه المعايير الآتي (الحاج بكر، ٢٠٢٠: ٢٦) و (اللامي، ٢٠٢٤: ٦٨):

أ. **المعايير التاريخية:** تعتمد على أداء المصرف في السنوات الماضية وتتبع أهميتها من الفائدة التي تقدمها من خلال إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف، وتحديد نقاط الضعف لدى المصرف ومعالجتها وتحديد نقاط القوة بهدف تعزيزها، وتُعتبر المعايير التاريخية عن نسب ومعدلات أداء تاريخية خاصة بالمصارف، وتستخدمها إدارة المصرف لتقييم أداء المصارف في الوقت الحاضر، إذ تُفيد في بناء الخطط المستقبلية من خلال مقارنة النسب والمعدلات الحالية بالنسب والمعدلات التاريخية السابقة.

ب. **المعايير القطاعية:** هذه المعايير مفيدة جداً للمحلل المالي في تقييم الأداء، إذ تعد مقياساً جيداً لمقارنة المصرف ومراقبته بشكل دوري، وذلك من خلال إجراء مقارنات بين المصارف العاملة في نفس القطاع وخلال نفس الفترة الزمنية التي تتم فيها

المقارنة، وعادة ما يهتم المصرف بإجراء المقارنات مع أقرانه الأقوى من المصارف المنافسة، ويسمى هذا النوع من التحليل أيضاً بالمقارنة المرجعية، والذي يسمح للمصرف باكتشاف الانحرافات من أجل معالجتها وتحديد المجالات التي يمكن أن يتفوق فيها، والأهم من ذلك أن ينجح في تحديد مجالات التحسين في المصرف.

ت. **المعايير المطلقة:** وتعرف هذه المعايير بأنها نسب ومعدلات ذات قيمة ثابتة يستخدمها ويعرفها من يهتمون بالتحليل المالي وينظر إليها كقواعد معروفة للحكم على سلامة أداء المصرف، ويستخدمونها بغض النظر عن طبيعة المصرف، ومن أمثلة هذه المعايير: اعتبار نسبة التداول ١:٢ ونسبة السيولة ١:١، دون مراعاة الفروق بين مؤسسة وأخرى، ولكن هذه المعايير يمكن أن تكون إرشادية ومفيدة لمستخدميها في التحليل واتخاذ القرار.

ث. **المعايير المستهدفة:** تعتمد هذه المعايير دائماً على الخطط المستقبلية للمصرف إذ تتمثل في الموازنات التخطيطية التي يستخدمها المحلل أو الإدارة للتأكد من مدى تنفيذ الخطط الموضوعية، إذ ويقوم المحلل المالي بمقارنة المعايير المستهدفة (المحددة في الخطة) بالمعايير المحققة ومن ثم تحديد الانحرافات إن وجدت سواء كانت إيجابية أو سلبية وتعتبر هذه المعايير مؤشرات مهمة جداً لأنها تسهل عملية التخطيط والرقابة.

٢-٢-٥ **العوامل المؤثرة في الأداء المالي:** تشير الدراسات المختلفة التي أجريت على أداء المصارف إلى أن أداءها يتأثر بعوامل داخلية وخارجية بشكل إيجابي أو سلبي، وبعض العوامل التي تؤثر على أداء المصرف قد تكون تحت سيطرة إدارة المصارف والبعض الآخر قد يكون خارج سيطرة الإدارة، وتسمى العوامل التي قد تكون تحت سيطرة الإدارة بالعوامل الداخلية أو الخاصة بالمصرف، أما العوامل التي تقع خارج سيطرة الإدارة يشار إليها بالعوامل الخارجية أو الاقتصادية الكلية، وهذه العوامل مرتبطة بالصناعة والعوامل الاقتصادية الكلية (Abebe, 2014:12)، وكما يلي:

٢-٢-٥-١ **العوامل الداخلية:** مجموعة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف تخضع لسيطرته وبإمكانه تعزيز نقاطها الإيجابية وتقليل تأثيراتها السلبية من خلال حسن إدارتها، منها:

أ. **هيكل رأس المال:** يعد هيكل رأس المال أحد القرارات المهمة التي يتخذها مديرو التمويل، وقد عُرف هيكل رأس المال بأنه الوسائل المختلفة لتمويل المصرف، أي العلاقة المتناسبة بين الدين وحقوق الملكية، فهو قرار إداري مهم يؤثر على عائد ومخاطر المساهمين إذ قد تتأثر القيمة السوقية للسهم بقرارات هيكل رأس المال، فالإتجاه العام لرأي الباحثين هو أن المصرف يجب أن يحدد ويختار المستوى الأمثل لمزيج الديون والملكية بناءً على المقايضة بين تكلفة وفوائد الديون، فعلى سبيل المثال فإن المصارف التي لا تخطط لهيكل رأس مالها ويتطور نتيجة للقرارات المالية التي يتخذها المديرون الماليون دون سياسة رسمية وتخطيط، قد تواجه صعوبات في جمع الأموال لتمويل عملياتها في المستقبل وقد لا تكون قادرة على توفير استخدامات للأموال، لذا ينبغي على كل مصرف أن تخطط لهيكل رأس مالها بطريقة تمكنها من تعظيم استخدامها للأموال والقدرة على التكيف مع المواقف المتغيرة (Adesina et al., 2015:21-22).

ب. **السيولة:** إدارة السيولة الفعالة (إلى جانب تأمين بقائها) تساعد المصارف على تحقيق ربحية أعلى من خلال تقليل احتياجاتها من المدخلات، بالإضافة إلى ذلك فإنها تمنح مزايا استراتيجية في الفترات الزمنية الصعبة اقتصادياً، إذ يهتم كل من الدائنين طويلي الأجل وقصيري الأجل بمقدار الرافعة المالية التي تستخدمها المصارف لأنها تشير إلى مدى تعرض المصرف للمخاطر في سداد الفائدة وسداد أصل الدين، لذا تُظهر نسب السيولة العلاقة بين الموجودات الحالية للمصرف والتزاماته الحالية، وبالتالي قدرته على سداد الديون المستحقة (Batchimeg, 2017:23).

ت. **الرافعة المالية:** يُعرف الرفع المالي بأنه نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، إذ يتم قياس الرفع المالي بنسبة إجمالي الدين إلى حقوق الملكية (نسبة الدين / حقوق الملكية)، وتشير إلى مدى استخدام المصرف لأمواله المقرضة، فمن المرجح أن تواجه المصارف الأكثر استخداماً للرافعة المالية نتائج سلبية تتمثل بمخاطرة التخلف عن السداد، إلا أن ذلك لا يمنع من أن استخدامه يمكن أن يؤدي إلى زيادة أرباح المساهمين على أموالهم المستثمرة وتحقيق استغلال أفضل للمزايا الضريبية المتعلقة بتمويل الديون (Matar and Eneizan, 2018:4).

٢-٥-٢-٢

العوامل الخارجية: هي العوامل التي تقع خارج سيطرة إدارة المصارف، إذ يجب على المصارف أن

تتكيف معها بشكل جيد، من أجل الاستفادة من إيجابياتها وتقليل تأثيراتها السلبية، ومنها:

أ- **اجمالي الناتج المحلي:** يعد مقياساً لأداء الاقتصاد ككل، إذ يقيس النشاط الاقتصادي الكلي للبلد، وزيادته (أي زيادة النشاط الاقتصادي) تعني وجود مستويات معيشية جيدة في البلد لجميع السكان ومؤسسات القطاع الخاص، وهذا يتطلب نمو العمل المصرفي نظراً لدوره الحيوي في النشاط الاقتصادي ككل، إذ تعمل المصارف كوسيط في عملية تبادل الأموال، مما يؤدي إلى تحسن الأداء المالي وارتفاع مستوى الطلب على القروض (سلمان وهيب، ٢٠١٩: ٣٥)، لأن ذلك يرتبط بالتنمية الاقتصادية التي تُقاس من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال مجموع دخول جميع المنتجين المقيمين في اقتصاد ما في فترة زمنية معينة مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام، ويُستخدم كمقياس واسع لمتوسط مستويات المعيشة والرفاهة الاقتصادية لسكان بلد ما (Daher and Le Saout, 2015:135).

ب- **سعر الصرف:** يُعرف سعر الصرف بأنه السعر المحلي للعملة الأجنبية والذي يمكن تحديده إما إدارياً أو من خلال قوى السوق للعرض والطلب على العملات، فقد تتعرض المصارف لمخاطر صرف العملات الأجنبية عندما تحتفظ بموجوداتها ومطلوباتها بالعملة الأجنبية، فعندما تتقلب أسعار الصرف فإن التأثير ينعكس على أرباح المصرف ورأس ماله، إذ لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيكون عليه سعر الصرف في المستقبل، لذا تشكل هذه الحركة غير المؤكدة تهديداً لرأس مال المصرف وأرباحه إذا كانت في اتجاه غير مرغوب فيه أو غير متوقع (Ayano, 2016:23).

ت- **سعر الفائدة:** يشير إلى المبلغ المستلم على المبلغ الأصلي للقرض، الذي يدفعه المقرض للمقرض (Khan et al., 2015:105)، فعلى الرغم من صعوبة إثبات اتجاه العلاقة بين أسعار الفائدة والربحية، فإن عدم استقرار أسعار الفائدة يؤثر على الأداء المالي للمصارف، فزيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة دخل المصارف ولكنها ستؤدي أيضاً إلى انخفاض الطلب على القروض مما يعمل على فقدان دخل الفائدة المتزايد، ومما يعني أن عدم استقرار أسعار الفائدة يُبعد المستثمرون ويحول مواردهم إلى قطاعات أخرى (Ngure, 2014:2-3).

ج- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية في أداء المصارف بشكل عام، إذ أن تعليمات السلطات الرقابية والضوابط المصرفية الهادفة إلى ضبط أداء المصارف للمحافظة على سلامتها المالية وحماية أموال المودعين تفرض التزامات إضافية على بعض المصارف، تظهر هذه الالتزامات في فرض قيود على حركة وحجم التسهيلات، والحفاظ على قدر أكبر من السيولة، وتكوين مخصصات إضافية وغيرها (بضيايف وآخرون، ٢٠١٨: ٥٥٢).

٦-٢-٢-٢ **أبعاد ومؤشرات الأداء المالي:** تمثل مؤشرات الأداء المالي أحد أدوات الرقابة من خلال تقييم أداء المصرف وتحديد نقاط القوة والضعف، كما أنها من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الملاك والمستثمرون والمقرضون في اتخاذ قراراتهم من خلال ما تقدمه من بيانات ومعلومات تساعد في معرفة الاتجاهات المستقبلية للمصرف وقدرته على الاستمرار في تحقيق الأرباح وعلى سداد التزاماته المالية، ويتم تقييم الأداء بناءً على البيانات والمعلومات التي تقدمها القوائم المالية، من خلال عدة أدوات منها النسب والمؤشرات المالية التي تقدم دلالات وتفسيرات للعلاقات بين هذه المعلومات (معوض وأبو زيد، ٢٠٢٠: ٨)، ومن هذه المؤشرات:

١-٦-٢-٢ **مؤشر السيولة:** تعرف السيولة بأنها كمية الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، بالإضافة إلى سداد الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية في شكل ودائع أو أرباح نتيجة المضاربة بالموجودات المالية أو أموال مشتراة، وهي بهذا الصدد تعني قدرة المصرف على تلبية الالتزامات فوراً عن طريق تحويل أي أصل إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة (المرسومي، ٢٠١٧: ٢١)، وتقاس بعدة مؤشرات منها:

أ- **نسبة الموجودات السائلة:** وهي من النسب المهمة لقياس سيولة المصرف وسلامته المالية وتشمل الموجودات السائلة النقد في الصندوق والارصدة المودعة لدى البنك المركزي إضافة إلى الارصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إضافة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي فإن النسبة (٣٥-٣٠) كافية لمقابلة الوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين ويتم حسابها بالمعادلة (١) (الذجاوي وفرج، ٢٠٢٢: ١٠٥٩):

$$\text{الموجودات السائلة} \\ \text{الموجودات السائلة إلى الموجودات} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 \dots \dots (1)$$

ب- **نسبة القروض إلى الودائع:** تعمل هذه النسبة على ربط الموجودات غير السائلة (أي القروض) بالمطلوبات السائلة (أي الودائع)، فكلما ارتفعت النسبة قلت سيولة المصرف، كما توفر معلومات عن الجزء من القروض المقدمة للزبائن الممول من ودائع المقرضين، فالنسبة الأقل من ١٠٠٪ تعني أن القروض ممولة بالكامل من ودائع الزبائن، والنسبة الأعلى من ١٠٠٪ تشير إلى أن المصرف احتاج إلى مصادر أخرى لتمويل القروض (كالقروض بين المصارف أو الأموال من إصدار الأوراق المالية الدائنة)، ومن حيث مخاطر السيولة، فالمصارف تفضل القيمة المنخفضة لهذه النسبة، لأن القيمة المرتفعة تجعل المصرف أكثر عرضة للمخاطرة وخاصة في حالة اضطراب السوق (Vodova,2016:21)، وتحسب النسبة وفق المعادلة (٢) (Puspitasari et al.,2021:730):

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100 \dots \dots (2)$$

٢-٦-٢-٢ **مؤشر الربحية:** يعتبر مؤشر الربحية مؤشراً مهماً في تقييم الأداء الاقتصادي والمالي للمصارف وللأطراف الداخلية (الإدارة) أو للأطراف الخارجية (الدائنين والمستثمرين والحكومات) وذلك من خلال تقييم أداء المصرف في فترة محددة، ويركز المؤشر على ربحية المصرف ويوفر معلومات للعديد من الأطراف بما في ذلك المستثمرين الحاليين والمحتملين تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والفائدة من المؤشر ستكون أكبر لو تم استخدام المقارنة لأكثر من عام باعتبار أن هذا سيحدد اتجاهات الربح ونسب المصروفات وبالتالي يمكن للإدارة معرفة أداء المصرف وربحيته وما إذا كانت في ارتفاع أم لا (العامري والعذاري، ٢٠٢٠: ٤٤٧)، بالتالي تشير الربحية إلى قدرة المصرف على توليد الإيرادات باستخدام الخدمات والموارد مثل رأس المال والمبيعات والنقد وعدد العاملين وعدد الفروع، ويمكن قياس ربحية المصرف من خلال نسب مختلفة، مثل هامش الربح الصافي، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية (Adnan et al.,2019:136)، وإن هناك مؤشرات متعددة لقياس ربحية المصرف منها:

أ- **العائد على حق الملكية (ROE):** تُظهر النسبة مقدار العائد المتحقق من القيمة الدفترية لاستثمارات المساهمين في المصرف، فارتفاع قيمة النسبة يدل على قدرة المصرف في استثمار أموال المساهمين بشكل جيد لتوليد الأرباح، ويتم حساب نسبة العائد على حق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية والنتيجة مضروبة في النسبة المئوية، ليتم استخراج معدل ما يحصل عليه المساهمون من استثمار أموالهم في نشاط المصرف (سعيد ومكطوف، ٢٠٢٢: ١٤٧-١٤٨)، والمعادلة (٣) توضح طريقة حسابها (El-Ansary and Hafez,2015:810):

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100 \dots \dots (3)$$

ب- **نسبة العائد على الموجودات (ROA):** تقيس النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال استثمار موجوداته، وتعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح المتحققة من الموجودات، وتسمى هذه النسبة أيضاً بالعائد على الاستثمار (ROI) لأنها تقيس ربحية كافة الاستثمارات سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وتعد النسبة مؤشراً على كفاءة وفاعلية تشغيل الموجودات من قبل إدارة المصرف، كما أنها تؤكد على سلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة من قبل الإدارة مما يزيد من ثقتها، وتحسب النسبة وفق المعادلة (٤) (فخري وقادر، ٢٠١٦: ١٥٠):

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 \dots \dots (4)$$

٢-٢-٣ مؤشرات الملاءة المصرفية: وتسمى أيضاً نسب كفاية رأس المال، إذ تحرص المصارف والسلطات النقدية والرقابية على ضمان احتفاظ المصارف برأس مال كافٍ ومتين، فرأس المال يعد خطاً دفاعياً أولاً للمصارف عند حدوث الأزمات أو الصعوبات الطارئة، وأوضح مؤشر على الوضع المالي للمصرف، وقد أصبح الاهتمام بموضوع قوة رأس المال قضية دولية بعد أن بدأت المؤسسات المالية الدولية تهتم به وتقرر إجراءات التعامل معه ومتابعته، وتضع المعايير التي يجب أن تتبعها المصارف على المستوى العالمي (الجبوري، ٢٠١٩: ٣٤٦)، وتعرف الملاءة على أنها قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالديون طويلة الأجل، إذ تعكس قدرته على الوفاء بالالتزامات، كما أنها مؤشر على مدى قوة وقدرة رأس مال المصرف على تحمل وصد المخاطر والخسائر التي تأتي من جراء فشل عملياته في الاستثمار غير الناجح مثل مخاطر عدم القدرة على السداد، وانخفاض قيمة الاستثمار (محمد وحמיד، ٢٠٢٣: ٩٤-٩٥)، وهناك صعوبة في التمييز بين الملاءة المالية للمصرف والسيولة، إذ يعتقد كثير من الباحثين أن السيولة هي الملاءة المالية، ولكن في الحقيقة السيولة هي نوع من الملاءة المالية للمصرف وتكون في الأجل القصير (الجنابي وعبد، ٢٠٢٢: ٢١٧)، ومن نسب الملاءة:

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع: تعد النسبة من أشهر وأقدم المعايير المستخدمة في قياس كفاية رأس مال المصرف، ويعتمد المعيار على ضبط المخاطر الناتجة عن زيادة إجمالي الودائع عن نسبة معينة من رأس المال، وقد اعتمدت أغلب البنوك المركزية على نسبة ١٠٪، أي أن إجمالي الودائع يساوي عشرة أضعاف رأس المال، فإذا تجاوزت الودائع هذا الحد فإن مخاطر المصرف تزداد بالنسبة لمودعيه، ويُمكن حسابها وفق المعادلة (٥) (الشمري والفتلاوي، ٢٠٢٢: ٥٧٥):

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الودائع}} \dots \dots (5)$$

ب- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر: تقيس النسبة قدرة رأس المال المصرف على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها من موجوداته الخطرة التي قد تتسبب في خسائر للمصرف، ونظراً لأن موجودات المصرف ليست كلها محفوفة بالمخاطر، فالنقد في الصندوق والنقد لدى المصارف الأخرى ولدى البنك المركزي، وكذلك الاستثمارات في حوالات الخزينة والسندات الحكومية والقروض الممنوحة للحكومة خالية من المخاطر، لذا يتم خصم كل هذه البنود من الموجودات ويمثل الباقي الموجودات الخطرة، وقد وضعت لجنة بازل مبدأ ينص على أن لا تقل هذه النسبة عن (٨٪) (الشهيلي، ٢٠٢٠: ٤٩)، وتُحسب النسبة وفق المعادلة (6) (Abba et al., 2013: 20):

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}} \dots (6)$$

٣- الجانب العملي للبحث

٣-١ تحليل مؤشرات الابتكار المالي: يعرض الجدول (٣) واقع الابتكار المالي في القطاع المصرفي العراقي وفق مؤشرات البحث.

الجدول (٣) واقع الابتكار المالي في القطاع المصرفي العراقي وفق مؤشرات البحث.

أجهزة الصراف الآلي *	البطاقات المصرفية *	العام التفاصيل
656	6,377,305	2017
865	8,810,030	2018
1,014	10,506,725	2019
1,340	11,749,408	2020
1,566	14,906,294	2021
2,223	16,202,771	2022
4,021	19,754,229	2023

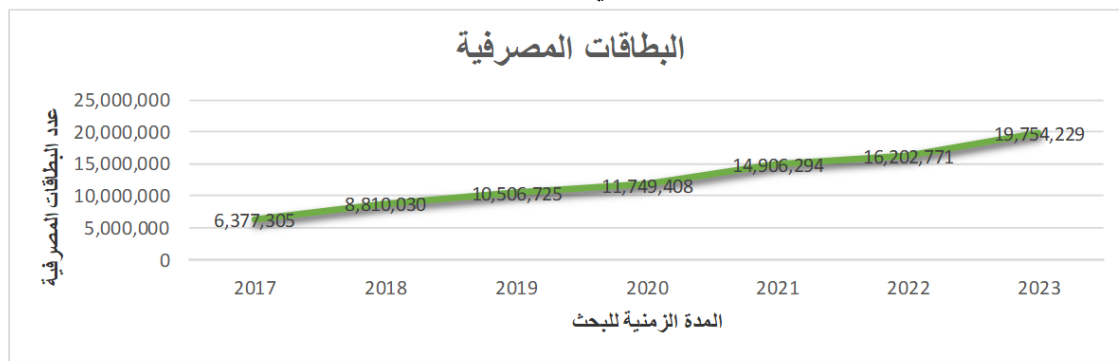
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

ملاحظة: تم احتساب الأرقام بشكل تراكمي.

٣-١-١ مؤشرات البطاقات المصرفية: يقيس المؤشر النمو في اعداد البطاقات المصرفية كإحدى مؤشرات الابتكار المالي، إذ يُشير ارتفاع اعداد البطاقات المصرفية إلى أن هناك عملية تحول نحو استخدام الدفع الإلكتروني والتقنيات الحديثة في دفع الاموال بدلاً من الطرق التقليدية، لذا يعمل المؤشر على قياس عدد البطاقات المصرفية الصادرة من قبل المصارف بأنواعها الثلاث (دائنة، مدينة ومسبقة الدفع) لبيان مدى اعتمادها على الادوات المبتكرة في تقديم المنتجات لزيائنها. ان الزيادة في اعداد البطاقات المصرفية قد تُعزى إلى مجموعة من العوامل الخارجية الخاصة بالقطاع ككل او داخلية خاصة بالمصارف، وان من العوامل التي ساهمت في زيادة اعداد البطاقات المصرفية، قيام البنك المركزي العراقي بإنشاء البنى التحتية اللازمة لتشغيل البطاقات المصرفية مثل انشاء المُقسم الوطني (National switch) (NS) في البنك المركزي العراقي والذي سمح بربط جميع المصارف المحلية المصدرة للبطاقات مع بعضها البعض بدلاً من الارتباط مع بعضها من خلال شركتي (VISA و Mastercard) مما أدى إلى توفير تكاليف الربط مع تلك الشركات وكذلك تخفيض عمولات الدفع الإلكتروني باعتبار ان العمليات أصبحت محلية وليست دولية.

كذلك قيام البنك المركزي العراقي بترخيص مجموعة من مزودي خدمات الدفع الإلكتروني (Payment Service Providers) (PSP) للعمل بنشاط مُصدر للبطاقات الإلكترونية ومُحصل للأموال ومُعالج للمعاملات الإلكترونية، مما ساهم في زيادة عدد البطاقات المصرفية من خلال مساعدتهم للمصارف في طباعة البطاقات المصرفية بتكاليف منخفضة وكذلك قيامهم بتوفير استخدامات لتلك البطاقات مثل نشر أجهزة نقاط البيع (POS) وكذلك توفير بوابات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت. وان للقرارات الحكومية تأثير كبير على زيادة البطاقات المصرفية، ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨١) لسنة ٢٠١٧ بشأن توطين رواتب موظفي الدولة العراقية، إذ لزم القرار الوزارات والمؤسسات الحكومية بدفع رواتب موظفيها بشكل إلكتروني وعبر البطاقات المصرفية المدينة، بالتالي أدى هذا القرار إلى زيادة اعداد البطاقات بالتزامن مع التحول التدريجي نحو دفع الرواتب بشكل إلكتروني، وفي ذات السياق تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن شمول الموظفين المتقاعدين باستلام مستحقاتهم المالية بنفس آلية قرار (٢٨١) لسنة ٢٠١٧. وكذلك ساهم قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٨) لسنة ٢٠١٨ المتضمن الانتقال نحو الجباية الإلكترونية في استحصال المستحقات المالية للدوائر الحكومية في توفير استخدامات للبطاقات المصرفية شجع على نمو اعدادها، والشكل (١) يُبين النمو في اعداد البطاقات المصرفية.

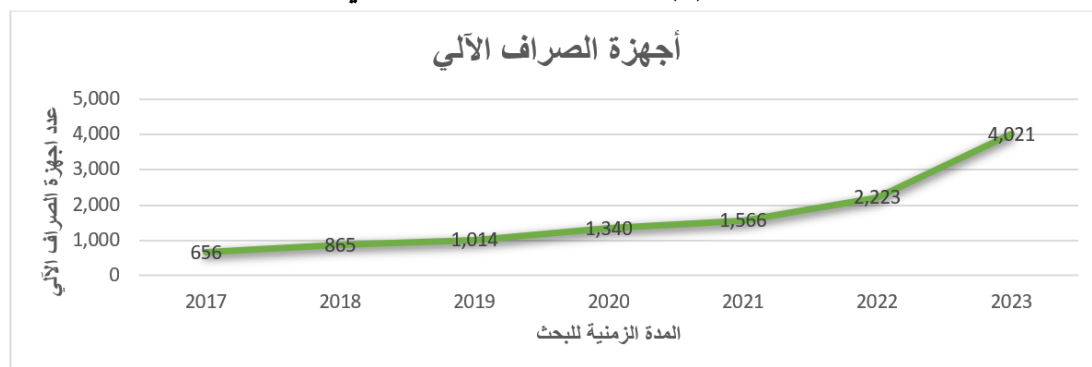
الشكل (١) النمو في اعداد البطاقات المصرفية



المصدر: اعداد الباحثان

٣-١-٢ مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي: يقيس المؤشر النمو في اعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) كإحدى مؤشرات الابتكار المالي، وفي الوقت الذي يُعد فيه ارتفاع اعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) مثبتاً لفوائد الدفع الإلكتروني من وجهة نظر الباحثان نظراً لقيام الزبائن بسحب الأموال نقداً من الاجهزة بدلاً من ابقاءها في الجهاز المصرفي واستخدامها في المدفوعات الإلكترونية، إلا إنه (جهاز الصراف الآلي) يعد من الأدوات المبتكرة التي ساعدت المصارف والزبائن على سهولة ويسر سحب الأموال الموجودة في المصرف وتخفيض التكاليف المرتبطة بها، إذ لا يتطلب من المصرف تخصيص موظفين لخدمة الزبائن الراغبين في سحب أموالهم ولا يتطلب من الزبائن تحمل عناء الذهاب إلى موقع المصرف والوقوف في طوابير الصرف، لذا يعمل المؤشر على قياس عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لبيان مدى اعتماد المصرف على الأدوات المبتكرة في خدمة زبائنه. ومن وجهة نظر الباحثان فإن النمو في اعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لدى المصارف شأنه شأن النمو في اعداد البطاقات المصرفية يعود إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، إذ تتمثل العوامل الخارجية بمجموعة من المبادرات والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي، ومنها توجيه المصارف بضرورة قيامهم بنشر أجهزة الصراف الآلي (Outdoor) في الفروع التابعة لهم، وكذلك توجيه المصارف بضرورة ان تتناسب اعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) مع اعداد البطاقات المصرفية المُصدرة من قبلهم وفقاً لنسبة ١: ١٠٠٠ (جهاز واحد لكل ١٠٠٠ بطاقة مُصدرة)، بالإضافة إلى قيامه بتمويل المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني لشراء أجهزة الصراف الآلي من خلال مبادرة (١) ترليون، إذ بإمكان كل مصرف وشركة ان تحصل على تمويل من البنك المركزي العراقي بمبلغ يصل إلى (٣) مليار دينار عراقي لتمويل مشترياته من أدوات الدفع الإلكتروني، وإن البنك المركزي العراقي في هذه المبادرة سعى إلى منح التمويل بمبلغ إجمالي يصل إلى (٣٠) مليار دينار يُغطي إلى التوسع في أجهزة الصراف الآلي بإضافة (١٨٠٠) جهاز جديد يتم تمويله من المبادرة، اما العوامل الداخلية فهي خاصة بسياسات ودوافع وظروف كل مصرف، التي تشترك المصارف في بعض منها مثل ان التوسع في اعداد الأجهزة جاء كنتيجة منطقية للتوسع في فروع المصارف والتوسع في اصدار البطاقات المصرفية وتوطين رواتب الموظفين، والشكل (٢) يوضح النمو في اعداد أجهزة الصراف الآلي.

الشكل (٢) نمو اعداد أجهزة الصراف الآلي



المصدر: من اعداد الباحثان

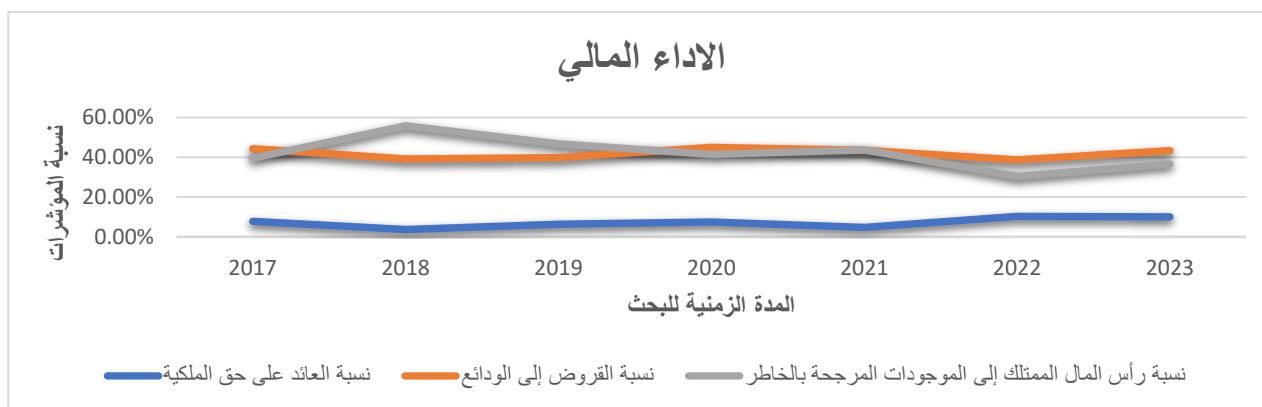
٢-٣ تحليل مؤشرات الأداء المالي: إذ تم تحليل الأداء المالي من خلال ثلاثة جوانب، الأول هو تحليل ربحية المصارف باستخدام العائد على حق الملكية (ROE) لبيان أرباح المصارف وحصة مساهميه من هذه الأرباح، والجانب الثاني هو تحليل المخاطرة المصاحبة للأداء المالي من خلال استخدام نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالخاطر لبيان المخاطرة التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف، والثالث جانب الكفاءة المصرفية باستخدام نسبة التوظيف التي تعكس مدى قدرة المصارف على توظيف جزءاً من مطلوباتها والمتمثلة بالودائع في موجودات مدرة للفوائد والمتمثلة بالائتمان، ويعرض الجدول (٤) والشكل (٣) مستويات أداء القطاع المصرفي العراقي وفق مؤشرات البحث.

الجدول (٤) مستويات أداء القطاع المصرفي العراقي وفق مؤشرات البحث

نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالخاطر	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة العائد على حق الملكية	العام
39.50%	44.40%	7.80%	2017
55.80%	39.20%	3.70%	2018
46.70%	39.80%	6.30%	2019
41.40%	45.00%	7.50%	2020
43.70%	43.50%	4.80%	2021
30.40%	38.70%	10.30%	2022
36.60%	43.30%	10.00%	2023
42.01%	41.99%	7.20%	الوسط الحسابي
0.08	0.03	0.02	الانحراف المعياري

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

الشكل (٣) مستويات أداء القطاع المصرفي العراقي وفق مؤشرات البحث



المصدر: من اعداد الباحثان

١-٢-٣ مؤشر نسبة التوظيف (CTD): تقيس النسبة كفاءة المصرف في القيام بأدوار الوساطة المالية، من خلال قياس مدى قدرته على استخدام ودائع الزبائن في عمليات منح الائتمان، يتضح من الجدول (٤) والشكل (٣) بأن متوسط نسبة التوظيف بلغت (٤١.٩٩%)، مما يعني ان المصارف لم تصل إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة في التوظيف وانها تقوم بالاحتفاظ بالجزء الأكبر من الودائع ولا تستخدمه في عمليات منح الائتمان مما يعكس ربما سياسة متحفظة هادفة إلى إبقاء نسب السيولة مرتفعة، وإن

النسبة بقت مستقرة عند وسطها الحسابي طيلة لفترة الزمنية للبحث بدلالة الانحراف المعياري الذي بلغ (٠.٠٣). ولعل من بين أسباب انخفاض النسبة، تأثرها بالأزمة المالية في العراق التي بدأت سنة ٢٠١٤ واستمرت تداعياتها لغاية المدة الزمنية للبحث جراء انخفاض أسعار النفط وما رافقها من حالة عدم التأكد خصوصاً أياً الحرب ضد العصابات الإرهابية، مما أدى إلى تعطل عمليات التنمية بالتالي انخفاض الطلب على الائتمان وكذلك ترعزع ثقة الزبائن بالقطاع المصرفي، وهذا ما يظهر في تفضيلهم للمصارف الحكومية والابتعاد عن المصارف الخاصة مما أدى إلى تركيز الودائع والائتمان في المصارف الحكومية الامر الذي يُمكن الاستدلال عليه من ارتفاع مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) الموضح في الجدول (١) انظر الذكر.

٣-٢-٢ مؤشر العائد على حق الملكية (ROE): يقيس المؤشر ربحية المصارف من خلال تحديد نسبة العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في المصارف عينة البحث كإحدى مؤشرات الاداء المالي، ويتم حساب العائد على حق الملكية من خلال المعادلة (٣).

يتضح من الجدول (٤) والشكل (٣) بأن متوسط العائد على حق الملكية بلغ (٧.٥٠%)، وان ربحية المصارف بقت مستقرة عند وسطها الحسابي طيلة لفترة الزمنية للبحث بدلالة الانحراف المعياري الذي بلغ (٠.٠٢)، وان ربحية المصارف آخذة بالانخفاض في بداية المدة الزمنية للبحث، الا انها عادت للارتفاع لأعلى مستوياتها في نهاية المدة الزمنية للبحث، الامر الذي قد يرجع إلى تزايد الطلب على الائتمان او الخدمات المصرفية الأخرى مع انخفاض مستويات تركيز القروض والودائع لدى المصارف الحكومية بالتالي استطاعت جميع المصارف العاملة في القطاع من المشاركة في عمليات الوساطة بشكل فعال الامر الذي ساهم في تحقيقها للأرباح.

٣-٢-٣ مؤشر نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالخاطر (CTRA): يقيس المؤشر مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر الناشئة من موجوداتها ذات المخاطر مثل الائتمان الممنوح من قبلها، ويتضح من الجدول (٤) والشكل (٣) بأن متوسط النسبة للقطاع المصرفي العراقي بلغت (٨.٥٤%) وهي اعلى من المعايير الدولية المستهدفة مثل معيار بازل والمحدد بنسبة (٨%)، واعلى ايضاً من المعيار المستهدف من قبل البنك المركزي العراقي البالغ (١٢%)، مما يُشير إلى ان القطاع المصرفي متحوط بما فيه الكفاية لمواجهة الخسائر التي قد تنشأ من الموجودات ذات المخاطرة، إلا انه في ذات الوقت قد تعكس ارتفاع النسبة إلى إنه كان بإمكان المصارف توليد المزيد من الائتمان وتحقيق دخل فائدة إضافي، وان النسبة لم تشهد استقراراً طيلة المدة الزمنية للبحث بدلالة ارتفاع قيمة الانحراف المعياري.

٣-٣ اختبار فرضيات البحث

٣-٣-١ اختبار التوزيع الطبيعي: تُقدم كتب علم الاحصاء نصائح بعدم استخدام الأساليب المعلمية في الاختبارات الإحصائية ما لم تكن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي، وإذا كانت البيانات الخام لا تلي هذه الشروط فيجب استخدام طرائق لا معلمية (Vickers, 2005:1)، ويرى (Li et al., 2012:3082) ان انتهاك افتراض التوزيع الطبيعي في بعض الأحيان قد يُعزى إلى الانحرافات في المتغير التابع وأن إجراء عمليات الانحدار الخطي تصبح معرضة للأخطاء عندها، وان التوزيع الطبيعي غالباً ما يتم التحقق منه من خلال النظر إلى الرسم البياني (Histogram) الخاص بالمتغير التابع، لذا عمل الباحثان على اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات التابعة باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk) كونها من اكثر الاختبارات دقة وشيوعاً، وان اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات التابعة تتم وفق فرضيتين هما (الياسين، ٢٠١٩: ١٣٠):

$$H_0 = \text{المتغير التابع يتوزع توزيعاً طبيعياً}$$

$$H_1 = \text{المتغير التابع لا يتوزع طبيعياً}$$

ويظهر الجدول (٥) نتائج الاختبار.

الجدول (٥) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات التابعة

Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk		المتغير
المعنوية (Sig)	الاحصائية	المعنوية (Sig)	الاحصائية	
.200	.157	.711	.948	ROE
.162	.261	.146	.858	CTD
.200	.155	.989	.988	CTAR

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

يتضح من الجدول (٥) بأن معنوية الاختبار للمتغيرات كانت أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يدل على المتغيرات التابعة تتوزع بشكل طبيعي مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية في اختبار فرضيات البحث.

٣-٣-٢ اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity): عند تطبيق تحليل الانحدار متعدد المتغيرات، ينبغي التأكد من عدم وجود تعددية خطية، تحدث مشكلة التعددية الخطية غالباً عندما يكون هناك عدة متغيرات مستقلة مرتبطة ببعضها البعض بقوة، مما يسبب زيادة في تباين تقديرات معاملات الانحدار، وفي هذه الحالة لا يمكننا تطبيق الطرق المعروفة في التحليل، مثل طريقة المربعات الصغرى التي تفترض أن المتغيرات التفسيرية مستقلة وغير مرتبطة ببعضها البعض، لذا يتعذر حساب معكوس مصفوفة المعلومات (X'X) لأن محدد المصفوفة يساوي صفراً في حالة التعدد الخطي الكامل، أو قد يكون محدد مصفوفة المعلومات صغيراً جداً، وعندها تكون المعلمات المقدرة ذات تباين كبير جداً وتعطي تقديرات غير موثوقة على سبيل المثال تظهر المعلمات ليست ذات دلالة إحصائية في حين أنها في الواقع ذات دلالة إحصائية، هناك عدة طرق للكشف عن وجود التعددية الخطية ومنها تحليل عامل تضخم التباين (VIF)، فإذا حصلت المتغيرات على قيم أكبر من (٥) فإنها تعاني من مشكلة التعددية الخطية (البكري، ٢٠١٣: ١٣)، ويظهر الجدول (٦) نتائج الاختبار.

الجدول (٦) نتائج اختبار (VIF)

المتغير	معامل تضخم التباين (VIF)
CARD	6.70
ATM	6.70

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

يتضح من الجدول (٦) بأن هناك تعددية خطية ما بين متغيري البطاقات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي نظراً لكون قيمة معامل تضخم التباين أكبر من (٥)، وهو منطقي من الناحية الفنية والمالية كون زيادة اعداد البطاقات المصرفية يستوجب زيادة التوسع بأجهزة الصراف الآلي لتوفير استخدامات لتلك البطاقات، وإن احدى طرائق تلافي مشكلة التعددية الخطية تتمثل في دمج أو إزالة المتغيرات المترابطة وفق أسلوب الانحدار التدريجي باستخدام طريقتين وهما الاختيار الأمامي والحذف التراجعي، تبدأ طريقة الاختيار الأمامي بنموذج فارغ ومن ثم اضافة المتغيرات واحداً تلو الآخر للوصول إلى النموذج الملائم، بينما تبدأ طريقة الحذف التراجعي بالنموذج الكامل مع جميع المتغيرات المتاحة ومن ثم حذف واحداً تلو الآخر لغاية الوصول إلى النموذج الملائم (Chan et al., 2022: 3). ونظراً لكون ان حذف احد المتغيرات ينتج عنه تقديرات للنموذج تختلف فيما لو تم حذف المتغير الآخر، ولأهمية المعلومات والتفسيرات التي يتضمنها كلا المتغيرين، عمل الباحث على دمج المؤشرين في مؤشر جديد يتعلق بالدفع الإلكتروني (E-Pay) باستخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، وهي طريقة لتحويل المتغيرات المستقلة الأصلية إلى متغيرات جديدة غير مترابطة تسمى المكونات الرئيسية، وإن كل مكون رئيسي هو مزيج خطي من جميع المتغيرات المستقلة الأصلية، إذ تستخدم هذه الطريقة لتقليل المؤشرات، أي تقليل عدد المتغيرات المستقلة دون فقدان المعلومات الخاصة بكل مؤشر (Lafi and Kaneene, 1992: 264)، أي انها طريقة إحصائية تجمع المعلومات من عدة متغيرات تتعلق بذات الموضوع

وتختزلهن في عدد أقل من المتغيرات، ويتم قياس "المعلومات" من خلال التباين الكلي للمتغيرات الأصلية، ويتم تمثيل الجزء الأكبر من التباين بشكل مثالي في هذه المكونات (Greenacre et al.,2022:1).

٣-٣-٣ اختبار فرضيات البحث: جرى استخدام الانحدار وفق المربعات الصغرى (LS) في اختبار فرضيات البحث، ونظراً لكون بيانات الدفع الإلكتروني تم احتسابها بشكل تراكمي فإن ظهور مشكلة الارتباط الذاتي يعد امراً وارداً، إذ تعتبر من المشاكل المهمة في الانحدار، وتعني الحالة التي تكون فيها القيمة المقدرة لمصطلح الخطأ في فترة زمنية معينة مرتبطة بالقيمة المقدرة لمصطلح الخطأ في فترة زمنية سابقة، أي أنه ارتباط بين عناصر سلسلة من المشاهدات المرتبة زمنياً (كما في بيانات السلاسل الزمنية) أو مكانياً (كما في البيانات المقطعية)، يفترض نموذج الانحدار الخطي التقليدي أن مثل هذا الارتباط الذاتي لا يتواجد في حد الخطأ أي بمعنى أن حد الخطأ الخاص بأي مفردة لا يتأثر بحد الخطأ الخاص بمفردة أخرى مما يؤثر بشكل كبير على النتائج المتحصل عليها والتوصيات المبنية عليها (محمد، ٢٠٢٠: ٥٧)، لذا تم استخدام مقدر (Newey-West) لتصحيح الأخطاء المعيارية لضمان عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي (Ao,2009:3)، وكالاتي:

٣-٣-٣-١ اختبار الفرضية الأولى: يعرض الجدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث.

جدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث

المتغير	التفاصيل	التقدير
الحد الثابت	المعاملات (B)	0.07
	المحسوبة (t)	17.22
	المعنوية (sig)	0.00
E-Pay	المعاملات (B)	0.02
	المحسوبة (t)	3.42
	المعنوية (sig)	0.01
قيمة (Wald F)		11.7
المعنوية		0.02
معامل التحديد (R ²)		0.37
Durbin-Watson		2.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews12)

ووفقاً للنتائج المعروضة في الجدول (٧) فإن النموذج معنوي عند مستوى المعنوية (5%)، وان الحد الثابت بلغ (0.07) ذي دلالة معنوية وان النموذج يُفسر ما مقداره (37%) من التغير في العائد على حق ملكية المصارف والباقي لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، وان الدفع الإلكتروني له تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية في العائد عند مستوى المعنوية (5%) وان زيادته بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد بمقدار (0.02)، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل اليه الباحثين السابقين في دراستهم لتأثير الابتكار المالي في الأداء ومنهم (Oscar et al.,2024;Jote,2023)، إذ ان الدفع الإلكتروني يُسهم في زيادة أرباح المصارف من خلال قدرته على تقديم مجموعة من المنتجات التي تدر المزيد من الإيرادات ومنها عمولات إصدار واستخدام البطاقات المصرفية وعمولات استخدام أجهزة الصراف الآلي من قبل زبائن المصارف الأخرى فضلاً عن العمولات المتأتية من جراء إدارة المصارف لحسابات موظفي المؤسسات الحكومية، وان النموذج لا يحتوي على ارتباط ذاتي مؤكد حسب اختبار (Durbin-Watson) كون ان قيمته وقعت ضمن منطقة عدم التأكد (Savin and White,1977).

مما تقدم ونظراً لكون النموذج والحد الثابت والدفع الإلكتروني قد جاءت دلالة تأثيرهم معنوية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي بأبعاده في العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة البحث"، والمعادلة (7) توضح معادلة التنبؤ الخاصة بالفرضية.

$$Roe = 0.07 + 0.02 (Epay) \dots \dots (7)$$

٣-٣-٣-٢ اختبار الفرضية الثانية للبحث: يعرض الجدول (٨) نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث.

جدول (٨) نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث

المتغير	التفاصيل	التقدير
الحد الثابت	المعاملات (β)	0.41
	المحسوبة (t)	79.9
	المعنوية (sig)	0.00
E-Pay	المعاملات (β)	0.001
	المحسوبة (t)	0.12
	المعنوية (sig)	0.90
قيمة (Wald F)		0.02
المعنوية		0.90
معامل التحديد (R ²)		0.001
Durbin-Watson		2.3

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews12)

ووفقاً للنتائج المعروضة في الجدول (٨) فإن النموذج ليس معنوي عند مستوى المعنوية (٥%)، وقد تُعزى أسباب ذلك إلى الحاجة لمزيد من المشاهدات، وايضاً ان حادثة تأثير الابتكار المالي في الكفاءة المصرفية الذي ربما لم يصل إلى مستويات مرتفعة تدفعه للتأثير في الكفاءة المصرفية قد يكون احد الأسباب، وكذلك ان عدم وجود تأثير للابتكار المالي في الكفاءة المصرفية قد يُعزى ايضاً إلى اعتماد المصارف بشكل كبير على إيرادات العمولات بدلاً من دخل الفوائد بالتالي تقلص الائتمان الممنوح من قبلها الامر الذي اسهم في انخفاض كفاءة المصارف، لذا فإن تزايد ارتفاع مؤشرات الابتكار المالي لم يقابله توظيف من قبل المصارف، مما تقدم فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي في نسبة التوظيف (CTD) للمصارف "، ونرفض الفرضية البديلة.

٣-٣-٣-٣ اختبار الفرضية الثالثة للبحث: يعرض الجدول (٩) نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث.

جدول (٩) نتائج اختبار الفرضية الثالثة للبحث

المتغير	التفاصيل	التقدير
الحد الثابت	المعاملات (β)	0.42
	المحسوبة (t)	23.5
	المعنوية (sig)	0.00
E-Pay	المعاملات (β)	-0.05
	المحسوبة (t)	-2.79
	المعنوية (sig)	0.03
قيمة (Wald F)		7.8
المعنوية		0.04
معامل التحديد (R ²)		0.32
Durbin-Watson		2.5

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews12)

ووفقاً للنتائج المعروضة في الجدول (٩) فإن النموذج معنوي عند مستوى المعنوية (5%)، وان الحد الثابت بلغ (٠.٤٢) ذي دلالة معنوية وان النموذج يُفسر ما مقداره (٣٢%) من التغير في نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والباقي لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، وان الدفع الإلكتروني له تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى المعنوية (٥%)، وان زيادته بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بمقدار (٠.٠٥)، الامر الذي يُمكن ارجاعه إلى قيام المصارف بشكل عام والمشاركة في مشروع توطيد الرواتب بشكل خاصة بمنح الائتمان حصراً للزبائن

الحاصلين على بطاقته المصرفية والمواطنين رواتبهم لدى المصرف، بالتالي ان زيادة اعداد المتعاملين بالدفع الإلكتروني يؤدي إلى الزيادة في منح الائتمان مما يؤدي إلى تخفيض النسبة كون ان الائتمان يشكل الجزء الأكبر من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وان النموذج لا يحتوي على ارتباط ذاتي حسب اختبار (Durbin-Watson) كون ان قيمته وقعت ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي. مما تقدم ونظراً لكون النموذج والحد الثابت والدفع الإلكتروني قد جاءت دلالة تأثيرهم معنوية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي بأبعاده في نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CTRA)"، والمعادلة (8) توضح معادلة التنبؤ الخاصة بالفرضية.

$$CTRA = 0.42 - 0.05 (Epay) \dots (8)$$

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

٤-١-١ من خلال الاطلاع على واقع القطاع المصرفي يتضح بأن استخدام الابتكار المالي في القطاع يعد في مراحله المبكرة وأنه اقتصر بنسبة كبيرة على توفير أدوات الدفع الإلكتروني وغياب للأدوات المالية المبتكرة القادرة على احداث نقله نوعية في مستوى الخدمات والعمليات المصرفية.

٤-١-٢ من خلال تحليل مؤشر البطاقات المصرفية يتضح بأن المصارف عملت على اصدار البطاقات المصرفية استجابة لمحفزات خارجية تتعلق بقرارات الجهات الاشرافية والتنظيمية، وأخرى داخلية تتعلق بقرارات وقدرات المصارف ذاتها، وبالرغم من ذلك إلا انها لم تصل إلى اصدار البطاقات المصرفية بأعداد كبيرة مع تفاوتات كبيرة في الاعداد ما بين مصرف وآخر.

٤-١-٣ وفي ذات السياق فإن مؤشر أجهزة الصراف الآلي وزيادة اعداد الأجهزة هي الأخرى كانت مدفوعة بالقرارات التنظيمية واستكمال المصارف البنى التحتية الخاصة بها وكذلك مواكبة التوسع في اعداد البطاقات المصرفية.

٤-١-٤ تعاني المصارف من مشكلة في توظيف الأموال، يتضح ذلك من خلال رؤية ان نسبة التوظيف لم تبلغ مستويات عالية طيلة المدة الزمنية للبحث، التي قد تكون بسبب الازمة المالية والأمنية التي مر بها البلد ضمن المدة الزمنية للبحث مما ولد حالة من عدم الثقة في المصارف ونفور الزبائن منها بالتالي ابتعاد الودائع عن اغلب المصارف العاملة في القطاع وذهابها صوب المصارف الحكومية، وكذلك انخفاض الائتمان الممنوح من قبلها نتيجة لاعتمادها على الدخل المتولد من العمليات التشغيلية بدلاً من دخل الفوائد في تحقيق الأرباح.

٤-١-٥ يتضح ان ربحية المصارف المتمثلة بنسبة العائد على حق الملكية كانت متذبذبة ولم تشهد استقراراً طيلة المدة الزمنية للبحث متأثرة بالأوضاع التي يمر بها البلد وكذلك ارتفاع مستويات التركيز، وان العائد لم يصل إلى مستويات مرتفعة مما قد يستدل من خلاله على عدم وجود استراتيجيات وسياسات واضحة لدى المصارف قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية من دون ان تتأثر اعمال المصرف وربحيته والاكتفاء بتكوين مخصصات خسائر لمجابهة المخاطر التي إدت في نهاية المطاف إلى التقليل من ربحية المصرف، وإيضاً انتهاز اغلب المصارف سياسة متحفظة في استخدام الأموال تظهر في غياب التنوع فيما يتعلق بمصادر الدخل وتركيزهم على نوع واحد من الدخل سواء كان دخل الفوائد او دخل العمليات التشغيلية (العمولات) وعدم إيلاء اهمية للقيام بالاستثمارات المالية.

٤-١-٦ يتضح من خلال التحليل المالي بأن مستويات نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر اعلى من المعايير المستهدفة من قبل البنك المركزي العراقي مما قد يُشير إلى تطبيق سياسة تحفظية من قبل المصارف تزيد من قدرتهم على مواجهة المخاطر التي تواجههم مثل السحوبات المفاجئة، على الرغم من ان ارتفاع النسبة يُشير إلى ان المصارف لم تقم بإنشاء موجودات مدرة للأموال (سواء كانت تسهيلات ائتمانية او استثمارات) بشكل واسع وإبقاء الأموال بصورة نقدية من دون توظيف.

٤-١-٧ يتضح من خلال التحليل الاحصائي ان الابتكار المالي له تأثير إيجابي في العائد على حق الملكية، أي ان استمرار المصارف في التعامل بالأدوات المبتكرة سوف يؤدي إلى رفع العائد على حق الملكية سواء على المدى القصير او الطويل، إلا إنه

في ذات الوقت يزيد من مخاطرة المصاحبة للأداء المالي للمصارف من خلال تخفيض نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.

٢-٤ التوصيات

٢-٤-١ ضرورة ان يستمر القطاع المصرفي العراقي في البحث عن الأدوات المالية المبتكرة وتبنيها وعدم الاكتفاء بنوع معين من الابتكارات أو الاقتصار على الابتكارات المالية الخاصة بالمنتج بل يجب ان يمتد إلى الابتكار في العمليات المصرفية أو في الهياكل التنظيمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ- ان يقوم البنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة من ضمنهم الباحثين بدراسة واقع القطاع المصرفي العراقي من منظور الابتكار المالي والنظر بالتحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية (FinTech) بوصفها مرحلة متقدمة من الابتكار المالي من اجل العمل على تذليلها.

ب- قيام البنك المركزي العراقي والجهات التنظيمية ذات العلاقة بتهيئة المتطلبات اللازمة (سواء كانت قانونية أو إدارية أو فنية) لظهور اشكال جديدة من الابتكارات المالية.

ت- دراسة إمكانية استعانة البنك المركزي العراقي والمصارف بشركائهم خارج العراق ممن لديهم باع في مجال الابتكار المالي من اجل نقل خبراتهم والأدوات المالية المبتكرة إلى القطاع المصرفي العراقي.

ث- قيام المصارف بالاستعانة بالشركات المتخصصة في مجال ريادة الاعمال من اجل المساعدة في تطوير منتجات وعمليات وهياكل مبتكرة قادرة على احداث فارق في طبيعة المنافسة.

٢-٢-٤ ضرورة قيام البنك المركزي العراقي والمصارف بالسعي الحثيث نحو زيادة اعداد المتعاملين بالدفع الإلكتروني والبطاقات المصرفية المصدرة لما له من تأثيرات إيجابية للمصارف والقطاع ككل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ- استمرار الجهات الحكومية بتطبيق مشروع الجباية الإلكترونية والتحول الكامل نحو استخدام الدفع الإلكتروني في استلام المستحقات الحكومية، مع السعي نحو تحويل آلية دفع رواتب موظفي القطاع الخاص إلى الطرائق الإلكترونية.

ب- قيام الجهات الحكومية باستخدام سياسة متوازنة ما بين الالتزام والترغيب في قبول المدفوعات الإلكترونية في القطاع الخاص، أي القيام بتحديد قطاعات حيوية يتم فيها إلزام المواطنين على دفع المستحقات المترتبة عليهم بشكل إلكتروني، واختيار قطاعات أخرى لا يتم إلزام المواطنين بالدفع الإلكتروني لكن يتم فيها ترغيبهم لاستخدام الدفع الإلكتروني من خلال المزايا المقدمة لهم.

ت- قيام المصارف وبالتعاون مع مزودي خدمات الدفع الإلكتروني بالتوسع بقنوات قبول واستخدام البطاقات المصرفية مثل أجهزة نقاط البيع (POS) العادية أو الذكية (Soft POS) التي تُنصب على الهاتف المحمول لمستلم المدفوعات كحل منخفض التكلفة.

ث- قيام البنك المركزي العراقي والمصارف بأنشاء برنامج ولاء موحد، يتم من خلاله مكافأة الزبائن المتعاملين بالدفع الإلكتروني بجوائز نقدية (تستخدم في الدفع الإلكتروني فقط) أو عينية بالاعتماد على حجم تعاملاتهم.

ج- قيام المصارف بأطلاق حملة ترويجية للتوعية بفوائد الدفع الإلكتروني يرافقه قيام المصارف بتزويد جميع المتعاملين مع المصرف ممن يملك حساب مصرفي ببطاقات مصرفية مجانية لتشجيعهم على استخدام الدفع الإلكتروني مستقبلاً.

٢-٢-٣ ضرورة ان تقوم المصارف بالاستفادة من نشرها لأجهزة الصراف الآلي في تحسين كفاءة عملياتها وإدائها المالي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ- ان تقوم المصارف بإدخال خدمة إيداع الأموال من خلال الصراف الآلي للاستفادة منها في تحسين كفاءة عمليات المصرف وكذلك تعزيز السيولة.

ب- ان تعمل المصارف ومن خلال مزودي خدمات الدفع الإلكتروني على ربط أجهزتها مع المؤسسات الحكومية التي تعمل بنظام الجباية الإلكترونية للأموال من اجل ان يتمكن المواطنين من دفع فواتيرهم باستخدام أجهزة الصراف الآلي.

ت- ان تقوم المصارف بدراسة دقيقة لعمولة استخدام أجهزة الصراف الآلي التابعة لها من قبل زبائن المؤسسات الأخرى، بحيث تراعي تحقيق ربح معين او على الأقل تغطيتها تكاليف التشغيل مع ضرورة ابقاءها مجانية لزبائن المصرف والالتزام بالحد الأعلى الموضوع من قبل البنك المركزي العراقي.

ث- ان تقوم المصارف بدراسة التوزيع الجغرافي لانتشار الأجهزة والعمل على اقامة توازن في التوزيع وعدم تركيزها في مناطق معينة ذات كثافة تنافسية عالية، وكذلك العمل على نشر الأجهزة في الأماكن التي لم تصلها المنافسة بعد ويوجد فيها اعداد كبيرة من الزبائن مثل الاقصية والنواحي.

٤-٢-٤ ضرورة ان تعمل المصارف على اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تُساهم في رفع مستوى كفاءة دور الوساطة التي تقوم به بما يضمن لها البقاء والنمو والربح، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ- ان تكون لدى المصارف سياسة واضحة فيما يتعلق بتوظيف الأموال، من حيث تحديد انواع الودائع التي سوف تعمل على جذبها وفق نسب محددة لا يتم تجاوزها مع التركيز على الودائع طويلة الاجل وتقليل الاعتماد على الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب، وايضاً تحديد نسب التوظيف المستهدفة ونسب النقدية المطلوبة لمواجهة مخاطر المرتبطة بها، وكذلك تحديد المجالات التي سيتم فيها توظيف الأموال (الائتمان والاستثمار).

ب- ان تقوم المصارف بتسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية مع مراعاة متطلبات العناية الواجبة (اعرف زبونك) (KYC) المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك من اجل استقطاب المزيد من الزبائن لإيداع أموالهم في المصرف وعدم تحولهم إلى مصارف أخرى.

ت- ان تقوم المصارف بوضع سياسة واضحة فيما يتعلق بالتسعير وان تعمل على تقديم فوائد تنافسية لاستقطاب الأموال التي تكون خارج القطاع المصرفي مع مراعاة عدم المغالاة في تقديم الفوائد وان تتناسب مع دخل الفائدة المتأتي منها.

ث- ان تعمل المصارف على استهداف القطاعات الناشئة التي لم تصل اليها المنافسة بشكل مكثف على الرغم من كبر اعدادها وتقديم تسهيلات ائتمانية وخدمات مصرفية اليها على سبيل المثال لا الحصر قطاع الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر ورواد الاعمال.

٥-٢-٤ ضرورة ان تسعى المصارف نحو المحافظة على أداء مالي ثابت وايجابي يضمن لها ديمومة تحقيق عوائد مرضية تُلبي الطموح، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ- ان تقوم المصارف بتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على نوع دخل مُحدد بما يضمن عدم تأثر نتائج اعمال المصرف عند حدوث انتكاسات او عزوف في عمليات مُعينة.

ب- ان تقوم المصارف بضبط تكاليفها التشغيلية لتتناسب مع مستوى وحجم عملياتها التشغيلية بما يضمن تخفيض التكاليف التشغيلية لأدنى حد مع بقاء جودة العمليات التشغيلية عالية.

ت- ان تقوم المصارف بزيادة نسب الانفاق على الاستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأمانة منها التي تدر عوائد ثابتة ومستقرة قادرة على المساعدة في إبقاء العائد مستقرًا في حال واجه المصرف اية مشاكل سواء في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله او العمليات المصرفية التي يقوم بها

٦-٢-٤ ضرورة ان تستمر المصارف في سعيها في كسب ثقة الزبائن واستقطابها لودائعهم وان تعمل على الاستفادة منها في مجالات تدعم اداءها المالي مع إبقاء المخاطر المصاحبة لها عند الحدود المُسيطر عليها التي لا تؤثر على ربحية المصرف، ويتم تحقيق ذلك من خلال استمرار المصارف بمنح المزيد من الائتمان مع دراسة دقيقة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل الزبائن قبل عملية المنح وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية الأمانة مثل حوالات الخزينة.

٧-٢-٤ ضرورة ان تسعى المصارف إلى الاستعانة بالابتكار المالي لتحسين مختلف جوانب عملها بما فيها اداءها المالي وذلك من خلال قدرتها وسرعتها في تقديم المنتجات المبتكرة وتحقيق الاسبقية التنافسية من اجل الاستفادة من العمولات المتأتية من تقديم

تلك الخدمات على سبيل المثال لا الحصر قيام المصرف بإنشاء فرع رقمي يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية ويُمكن الوصول إليه عن بعد بالتالي قادر على جذب الزبائن بسبب سهولة الوصول إليه.

References

1. Al-Jubouri, Abdul Aziz Shuwaish Abdul Hamid, (2019), Bank Management: An Applied Approach, Dar Al-Dhakira for Publishing and Distribution, Baghdad.
2. Abba, G. O., Zachariah, P., & Inyang, E. E. (2013). Capital adequacy ratio and banking risks in the Nigeria money deposit banks. Research Journal of Finance and Accounting, 4(17), 17-25.
3. Abed, A. J., & Khudair, D. Z. (2022). The effect of accounting conservatism on financial performance an applied study of a sample of banks listed in the Iraq stock exchange. AL-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic sciences, 24(2), 517-535.
4. Adesina, J. B., Nwidiobie, B. M., & Adesina, O. O. (2015). Capital structure and financial performance in Nigeria. International journal of business and social research, 5(2), 21-31.
5. Adnan, W. M. W. A. S., & Kamran, P. S. M. (2019). Impact of liquidity ratio on profitability of firm: empirical evidence from automobile industry of Pakistan. Research Journal of Finance and Accounting, 10(22), 136-140.
6. Al-Amiri, Saud Jayed Mashkoor and Al-Adhari, Muhammad Amer Rahi, (2020), Social Responsibility and its Impact on the Financial Performance of Industrial Companies (An Applied Study in the General Southern Cement Company), Journal of the College of Management and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, 12 (4), 435-458.
7. Al-Dhabawi, Hassan Karim and Faraj, Ali Amouri, (2022), The Role of Bank Liquidity in Return and Risk - An Analytical Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks for the Period 2005-2019, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 18 (2), 1053-1082.
8. Al-Hasnawi, Aqil Hamza Habib, Harijah, Raad Abdul Muslim and Jawad, Wissam Hadi, (2019), Evaluation of financial performance measures in government units under item budgeting, a case study in the General Directorate of Education in Najaf, Journal of the College of Education for Girls for Humanities, (25), 387-408.
9. Ali, E. A. H., & Aziz, E. K. (2023). The role of financial technology in improving the financial performance of banks (A field study on a sample of private banks in Erbil governorate). Journal of Accounting and Financial Studies, 18(65).
10. Al-Janabi, Saad Majeed and Abdul, Ahmed Hadir, (2022), Banking solvency and its impact on credit risk, an analytical study of a sample from the Iraqi private banking sector, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, 12 (4), 214-231.
11. Al-Sahlani, H. K. (2023). The impact of financial innovation on the performance-evidence from the Iraqi banking system. J. Econ. Finan. Manag. Stud, 6.(١٠)
12. Al-Shakirji, Bashar Dhnoon and Dhnoon, Diao Nizar (2022), The impact of financial innovation on the return on banking assets for a sample of Arab banks for the period (2011-2020), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 18(3), 354-369.
13. Al-Shammari, Kamal Kazim Jawad and Al-Fatlawi, Riyam Fadhel Shaker, (2022), The Impact of Financial Inclusion on Capital Adequacy Indicators (Iraq as a Case Study for the Period 2010-2016), Ahl al-Bayt Journal, 1 (30), 564-587.
14. Amin, Salahuddin Muhammad, (2013), Financial Innovation in Financial Markets: The Guarantor Bank as a Model, a Descriptive Cognitive Framework, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Special Issue of the College Conference, 206-225.



15. Ao, X. (2009). Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Standard Errors. Harvard Business School.
16. Arcand, M., Promtep, S., Brun, I., & Rajaobelina, L. (2017). Mobile banking service quality and customer relationships. *International Journal of Bank Marketing*, 35(7), 1068-1089.
17. Ard, Hussein Kamel, (2024), Investment portfolio diversification and its role in enhancing financial performance (an applied study in a sample of Iraqi industrial companies), *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies*, 16 (3), 166-182.
18. Badiat, Abdel-Baqi, Shamakhi, Boubaker and Bakhalid, Aisha, (2018), Analysis of the factors affecting the financial performance of commercial banks - a standard study on Algerian commercial banks (2009-2016) -, *Al-Baheth Journal*, (18), 549-560.
19. Batchimeg, B. (2017). Financial Performance Determinants of Organizations The Case of Mongolian Companies. *Journal of competitiveness*, 9(3).
20. Breish, Abdul Qader and Khaldoun, Zainab, (2016), Financial Innovation in Financing and its Importance in Achieving the Efficiency and Effectiveness of Islamic Banks' Performance, *Journal of Economics and Finance*, (3), 32-41.
21. Broby, D. (2021). Financial technology and the future of banking. *Financial Innovation*, 7(1), 47.
22. Chan, J. Y. L., Leow, S. M. H., Bea, K. T., Cheng, W. K., Phoong, S. W., Hong, Z. W., & Chen, Y. L. (2022). Mitigating the multicollinearity problem and its machine learning approach: a review. *Mathematics*, 10(8), 1283.
23. Dabrowski, M. (2017). Potential impact of financial innovation on financial services and monetary policy. *CASE Research Paper*, (488).
24. Daher, L., & Le Saout, E. (2015). The determinants of the financial performance of microfinance institutions: Impact of the global financial crisis. *Strategic Change*, 24(2), 131-148.
25. Ekanayake, N., & Anjalika, N. (2022). The effect of financial innovation on bank performance: Evidence from commercial banks of Sri Lanka. *Journal of Emerging Financial Markets and Policy*, 1.(٧)
26. El-Ansary, O., & Hafez, H. (2015). Determinants of capital adequacy ratio: An empirical study on Egyptian banks. *Corporate ownership & control*, 13(1).
27. Ezekiel, O. K. O. H., Ehiedu, V., & Onuorah, A. (2021). Automated teller machine (ATM) penetration and financial inclusiveness in Nigeria: A tripod banking system approach. *Indian Journal of Economics and Business*, 20(3), 1093-1104.
28. EZUEM, M. D., & OGBOLE, S. A.(2023). Impact of Digital Innovation on Banks Performance: Empirical Evidence from Nigeria. *Strategic Management Practices & Sustainable Development in a Global Economy*, 1-11.
29. Fakhri, Samer Mohammed and Qader, Aso Baha Al-Din, (2016), Banking Profitability Index and the Factors Affecting It: A Standard Study in a Sample of Iraqi Commercial Banks, *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, 6 (2), 145-170.
30. Financial Stability Report issued by the Central Bank of Iraq for the years (201٧-2023).
31. Greenacre, M., Groenen, P. J., Hastie, T., d'Enza, A. I., Markos, A., & Tuzhilina, E. (2022). Principal component analysis. *Nature Reviews Methods Primers*, 2(1), 100.
32. Halbos, A. A. E. (2022). The possibility of applying the PATROL model to assess financial performance in Iraqi banks. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 17(61), 558-572.
33. Ibekwe, A. O. (2021). Financial innovation and performance of deposit money banks in Nigeria. *International Journal of Business & Law Research*, 9(1), 162-173.



34. Isa-Olatinwo, A., Uwaleke, U., & Ibrahim, U. A. (2022). Impact of digital financial services on financial performance of commercial banks in Nigeria. *International Journal of Economics and Management Systems*, 7, 300-307.
35. Jabbar, Dilshad Habib, (2018), The role of financial innovation in achieving the dimensions of entrepreneurial orientation, a survey study of the opinions of a sample of managers of exchange and money transfer offices in Duhok Governorate, *Journal of Humanities*, University of Zakho, 6(3), 890-908..
36. Jamal, Ibrahim Hassan, (2020), Financial Innovation as an Introduction to Sustainable Finance: A Case Study of Islamic Banks in the State of Qatar (2014-2018), *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 26(121), 198-224.
37. Jote, G. G. (2023). Financial Innovation and Its Effects on Bank Financial Performance: Evidence from Ethiopian Commercial Banks. *African Journal of Commercial Studies*, 3(1), 46-66.
38. Jungo, J., Madaleno, M., & Botelho, A. (2023). Financial literacy, financial innovation, and financial inclusion as mitigating factors of the adverse effect of corruption on banking stability indicators. *Journal of the Knowledge Economy*, 1-32.
39. Khan, Q. M., Kauser, R., & Abbas, U. (2015). Impact of bank specific and macroeconomic factors on banks profitability: A study on banking sector of Pakistan. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 1(2), 99-110.
40. Kumar, A., Dhingra, S., Batra, V., & Purohit, H. (2020). A framework of mobile banking adoption in India. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 6(2), 40.
41. Lafi, S. Q., & Kaneene, J. B. (1992). An explanation of the use of principal-components analysis to detect and correct for multicollinearity. *Preventive Veterinary Medicine*, 13(4), 261-275.
42. Li, X., Wong, W., Lamoureux, E. L., & Wong, T. Y. (2012). Are linear regression techniques appropriate for analysis when the dependent (outcome) variable is not normally distributed?. *Investigative ophthalmology & visual science*, 53(6), 3082-3083.
43. Luo, Z. (2024). Financial Innovation: Disruption and Reinvention in the Future Financial Sector. *Frontiers in Business, Economics and Management*, 14(3), 152-154.
44. Ma, Y. (2023). Impact of Financial Innovation on the Business Performance of State-owned Commercial Banks. *Academic Journal of Business & Management*, 5(15).
45. Mahrani, M., & Soewarno, N. (2018). The effect of good corporate governance mechanism and corporate social responsibility on financial performance with earnings management as mediating variable. *Asian Journal of Accounting Research*, 3(1), 41-60.
46. Mamo, W. B., Feyisa, H. L., & Yitayaw, M. K. (2021). Financial performance of commercial banks in the emerging markets. *Corp. Gov. Organ. Behav. Rev*, 5, 244-257.
47. Matar, A., & Eneizan, B. (2018). Determinants of financial performance in the industrial firms: Evidence from Jordan. *Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology*, 22(1), 1-10.
48. Moawad, Ahmed Hesham and Abu Zaid, Eid Mahmoud, (2020), Measuring Financial and Operational Performance Evaluation Indicators in Light of the Application of International Financial Reporting Standards: Evidence from the Saudi Business Environment, *Alexandria Journal of Accounting Research*, 4 (3), 1-38.
49. Mohamed, Enas Mamdouh Mahmoud, (2020), Improving the Efficiency of the Estimated Relationship between National Income and the Value of Total Egyptian Exports, *Egyptian Journal of Agricultural Economics*, 30 (1), 57-68.



50. Muhammad, Jamal Hadash and Hamid, Abbas Mahmud, (2023), The impact of financial solvency on the financing structure: An analytical study of a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2020), Warath Scientific Journal, 5 (16), 92-105.
51. Nuhiu, A., Hoti, A., & Bektashi, M. (2017). Determinants of commercial banks profitability through analysis of financial performance indicators: evidence from Kosovo. Business: Theory and Practice, 18, 160-170.
52. Oneshko, S., Osotropolska, Y., Pomazun, O., Hrynychshyn, Y., & Rak, R. (2022). Development of Digital Innovations in Company Financial Management. Review of Economics and Finance, 2022, 20, 826-835.
53. Oscar, A. M., Satia, P., & Laurette, T. D. (2024). The Influence of Financial Innovations on the Financial Performance of Commercial Banks in Cameroon. EDITORIAL TEAM, 17(1), 64.
54. Pham, C. D., & Dinh, H. T. (2020). The effect of capital structure on financial performance of Vietnamese listing pharmaceutical enterprises. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(9), 329-340.
55. Plosser, C. I. (2008). Financial econometrics, financial innovation, and financial stability. Journal of Financial Econometrics, 7(1), 3-11.
56. Pomantow, M. P. S. (2014). Analyzing Customer Preference Towards Payment System: Cash, Debit Card and Credit Card. Jurnal EMBA: Jurnal Riset Ekonomi, Manajemen, Bisnis dan Akuntansi, 2(1).
57. Puspitasari, E., Sudiyatno, B., Hartoto, W. E., & WIDATI, L. W. (2021). Net interest margin and return on assets: A Case Study in Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(4), 727-734.
58. Puspitasari, E., Sudiyatno, B., Hartoto, W. E., & WIDATI, L. W. (2021). Net interest margin and return on assets: A Case Study in Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(4), 727-734.
59. Reddy, S. K., & Raj, D. K. (2017). Impact of credit cards and debit cards on currency demand and seigniorage: Evidence from India. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 21(3), 1-15.
60. Saeed, Bilal Nouri and Maktoof, Hanadi Sakr, (2022), Green Financing and Its Impact on the Financial Performance of Banks - A Case Study of the Chinese Agricultural and Reconstruction Banks and the Possibility of Applying It in Iraq -, Journal of Financial and Accounting Sciences, (Special Issue of the Banking Sector Conference - Challenges of Reform and Development Towards a Green Iraq for the Year 2022), 135-166.
61. Salman, Yasmine Hekmat and Wahib, Hamza Faeq, (2019), Measuring the Impact of Social Responsibility and its Reflection on the Financial Performance of Banks, Applied Research in the National Bank of Iraq, Journal of Accounting and Financial Studies, 14 (48), 28-41.
62. Savin, N. E., & White, K. J. (1977). The Durbin-Watson test for serial correlation with extreme sample sizes or many regressors. Econometrica: Journal of the Econometric Society, 1989-1996.
63. Tadesse, B., & Bakala, F. (2021). Effects of automated teller machine service on client satisfaction in Commercial Bank of Ethiopia. Heliyon, 7(3).
64. Vickers, A. J. (2005). Parametric versus non-parametric statistics in the analysis of randomized trials with non-normally distributed data. BMC medical research methodology, 5, 1-12.
65. Vodova, P. K. (2016). Bank liquidity and profitability in the polish banking sector. Scientific Journal of Bielsko-Biala School of Finance and Law, 20(1), 19-33.
66. Abebe, T. (2014). Determinants of financial performance: An Empirical study on Ethiopian commercial Banks. Unpublished MSC Thesis, Jimma University, Ethiopia.
67. Al-Attar, Zainab Abdul Aziz Abdullah, (2020), Using the PATROL Model to Evaluate the Performance of a Sample of Private Banks in Iraq for the Period (2011-2018), Master's Thesis (Unpublished), College of Administration and Economics, University of Basra.



68. Al-Bakri, Rabab Abdul-Ridha Saleh, (2013), Some robust methods for dealing with the problem of multicollinearity in linear models with practical application, PhD thesis (unpublished), College of Administration and Economics, University of Baghdad.
69. Al-Hajj Bakr, Sari Dhaigham Hazem, (2020), Evaluating financial performance according to the CAMELS model and its reflection on the value of the bank, an applied study in a number of private Iraqi banks, Master's thesis (unpublished), College of Administration and Economics, University of Baghdad.
70. Al-Lami, Haider Abdul-Ridha Abbas, (2024), Diversification of the Bank Loan Portfolio According to the Shannon Entropy Index and Its Impact on Financial Performance/An Analytical Study of a Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange, Master's Thesis (Unpublished), College of Administration and Economics, University of Baghdad.
71. Al-Marsoumi, Marouj Taher Hazal, (2017), The impact of banking liquidity risk and capital adequacy on the performance of Iraqi commercial banks for the period 2005-2014, PhD thesis (unpublished), College of Administration and Economics, University of Karbala.
72. Al-Mutairi, Hussein Mohsen Tawfiq, (2022), The Role of Banking Performance Evaluation Models in Improving the Process of Predicting Financial Failure, Master's Thesis (Unpublished), College of Administration and Economics, University of Basra.
73. Al-Shahili, Kamil Ghani Muhammad, (2020), The Impact of Banking Liquidity and Capital Adequacy on the Profitability of Commercial Banks (An Analytical Study of a Sample of Private Iraqi Commercial Banks), Master's Thesis (Unpublished), College of Administration and Economics, University of Iraq.
74. Al-Yassin, Ahmed Abdul Karim Muhammad, (2019), The role of partial variables in determining the market value of shares, an applied study of a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2015-2018, Master's thesis (unpublished), College of Administration and Economics, University of Basra.
75. Ayano, D. F., & Ponnala, V. (2016). Determinants of commercial banks financial performance in Ethiopia. Unpublished Master's thesis, Adis Ababa: Adis Ababa University.
76. Charity, M. (2012). Knowledge Management and Performance of commercial Banks in Kenya. A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Degree of Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.
77. Issaoui, Siham, (2015), The role of financial derivatives trading in financing capital markets - a case study of the French capital market -, PhD thesis (unpublished), Faculty of Economics and Business, University of Mohamed Khider Biskra.
78. Ngure, I. M. (2014). The effect of interest rates on financial performance of Commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
79. Sadkhan, Fatima Ali Muhammad, (2021), The Impact of Financial Structure on the Financial Performance of Commercial Banks, an Applied Study of a Sample of Private Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period from 2009 - 2019, Master's Thesis (Unpublished), College of Administration and Economics, University of Basra.
80. <https://cbi.iq/news/view/61>
81. <https://cbi.iq/news/view/1627>